التحقيق في مسألة تكرار الجماعة في المسجد دراسة فقهيَّة مُقارنة

Investigating the Issue of Repeating the Congregational Prayer in the Mosque: A Comparative Jurisprudential Study

بولحمار ياسين*

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة (الجزائر)

yassinboulahmar@gmail.com

تاريخ الاستلام: 05/ 12/ 2024 **تاريخ القبول للنشر**: 10/02/2025 **تاريخ النشر**:20/07/2025

ملخص

مسألة:" تكرار الجماعة في المسجدِ "؛ من المسائل الفِقهيَّة المُخْتَلَف فيها منذ قديم الزَّمانِ، وكثر حولها الكلام في هذه الأيَّام. فتأتي هذه الوَرَقةُ البحثيَّةُ لدراستها دراسة موضوعيَّة مُقارنة، وذلك بنَقْلِ الأقوالِ وبَسْطِ الأدلَّة وأوجه الاستدلال، وذِكر المدافعات التي دارَت بين الأعلام؛ للخُلوصِ إلى القول الرَّجيحِ بحسَبِ ما يجرُّ إليه صحيحُ المنقول، ويُمليه صريحُ المعقول. وتروم الدِّراسة الدَّعوة إلى وُجُوبِ تقدير المدارسِ الفِقهيَّة واحترامها، والنَّهل من

* المؤلف المراسل.

مُختلفِ مذاهِبِها دون التَّعصُّبِ المذمومِ لأعلامِها، كما تَتَغَيَّا هذه السُّطور كيفيَّة صِناعة العقل الفِقهيّ الجسور، القائم على استشرافِ أقوال الأئمَّة عبر مختلفِ العُصُور.

الكلمات المفتاحية: المسجد؛ صلاة الجماعة؛ الفقه المقارن؛ الفِتنة؛ الجماعة الثانية.

Abstract:

The issue of repeating the congregational prayer in the mosque is a long-standing and debated matter in Islamic jurisprudence. In recent times, it has attracted renewed attention and discussion. This research paper aims to examine the topic objectively and comparatively by presenting scholarly opinions, analysing the supporting evidence and reasoning, and reviewing the academic debates surrounding the issue. The objective is to determine the most sound position, guided by authentic transmission and clear rational argumentation.

The study also underscores the importance of valuing and respecting the various schools of Islamic jurisprudence, engaging with their diverse doctrines without undue partisanship. Furthermore, it seeks to demonstrate how to cultivate a bold and insightful juristic mindset—one that is capable of anticipating and constructively engaging with the views of both classical and contemporary scholars.

***keywords**:* The Mosque; Congregational prayer; Comparative jurisprudence; Fitnah (Sedition); Second Congregation.

مُقدِّمة

المحمود هو الله جلَّ جلاله، والمصلَّى عليه النَّبيّ وآله، والمدعو له الوطن ورجاله، ثمَّ أمَّا بعد:

إنَّ صلاة الجماعة من أعظمِ شعائر المِلَّةِ وأعمِدَتِها، ولها بُنِيَت المساجِدُ في كافَّة رُبُوعِ الوَطَنِ وجَبَهاتِها، ولذلك نَدَبَ الله جلَّ شأنُهُ وعظُمَ فَضلُهُ إلى بِنائِها ونَهى عن زَخْرَفَتِها،

ورَغَّبَ في أمِّهَا وبَيَّنَ فضل عِمارَتِها، ولها يُنادي المؤذِّنُ ويَعْلُو صَوْتُهُ من أعْلَى مَنَارتِها، كلّ يومٍ خمس مرَّاتٍ حتَّى استأنسَت الآذانُ بنبَراتِها، وعَشَقَتِ القلوبُ هاذيك الألفاظ وتَشَوَّقت إلى كلماتِها، قال الله تعالى: " **وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ** "[1].

ومن أهمِّ خصائص هذه الشَّعيرة المجيدة، تلك الأجواء الإيمانيَّة الفَريدة، والآلاء التَّعبُّديَّة الحميدة، التي اجتَمَعَت في رِحابِها القلوبُ التَّائبة المُنيبَة، واتَّسَعَت بأبوابِها للأرواحِ المِلَاح المُريدة، فترَى من خِلالِها صُوَرَ التَّلاحُم والتَّراحُم والتَّزاحُم الهادِفَة، القاضيَّة على شِعاراتِ الجاهليَّة ونَعَارَاتِ القَبَلِيَّة وما تحمِلُ في طِيَّاتها من الدَّعوات الزَّائفة، وتلحظُ في صُفُوفِها مظاهرَ التَّكاتُف والتَّعارُف والتَّآلُف ذات الظِّلال الوَارِفَة، الدَّاعية إلى وَأدِ كلّ تَفَرُّقٍ وتَمَزُّق تقوده جِهةٌ أو تسوده طائفة، فيقِفُ فيها الكبيرُ بجانبِ المراهِق والصَّبيّ، ويُجالسُ في رُبُوعِها الذَّليلُ الحقيرُ العزيزَ الأبيّ، ويُلصقُ الفقيرُ الكسيرُ قَدَمَهُ بقَدَم المُتْرَفِ الغَنيّ، ويقدَّمُ فيها السَّبَّاقُ الحريصُ من غير تمييزٍ بين الضَّعيفِ النَّحيفِ وصاحب السَّاعد القويّ، مدرسة تفتحُ ذراعَيْها للغريب البعيد قبل القريب وأهل الحيّ، وذلك من خلال التَّجمُّع اليوميّ الرَّائع، والحضور المُتزايد المتوالِد الماتع، الذي تُصقَل به النُّفوسُ وتُزكَّى بمقاصِده الأعمال، وتُنار بأنواره السُّبُل وتُرسَمُ بأسراره الآفاق والآمال، فيحمل المؤمن الكيّس على مراقبة ربِّ العزَّة والجلال.

ولتحقيق هذا الغَرَض المَنْشُود الأَعْلَى، والهدَف المَقْصُود الأسْمَى، مِن هذا الفَضْل المَمْدُود الأحْلَى، الذي يَتكرَّرُ ويتَقرَّرُ ولا يتقادمُ ولا يُبْلَى؛ فقد أُحيط بمجموعةٍ من الأحكام والآداب، فمنها ما كان الإتيان به على سبيل الحَتْم والايجاب، ومتى فرَّطَ فيه المُكلَّفُ استحقَّ اللَّومَ والعِقاب، ومنها ما كان الإتيان به على وَجْهِ النَّدْبِ والاستحباب، لمُضَاعَفَةِ الأجور والارتقاء في سُلَّمِ الأسباب. إلاَّ أنَّ النَّاظرَ الحصيفَ متى كَحَّلَ مُقْلَتاه بِمَرْأى التَّواليف

والمدوَّنات، التي خَطَّتها أنامِلُ العُلماء الأثبات؛ يُلفي أحكامًا هي محلُّ اتِّفاقٍ بين الفُقهاء الأعلام، على مَرِّ الشُّهور وتراخي الأعوام، ثمَّ يجِد أحكامًا أخرى قد وَقَعَ فيها الخِلاف؛ وتعدَّدت في المسألة الواحدة الرِّوايات والأقوال؛ وذلك لِتَعارُض ظواهِر الأدلَّة والآثار، وتباين وجوه التَّحقيقات والأنظار، من قِبَل المجتهدين النُّظَّار.

ومن هذا الوادي؛ جاءت مسألة: " تَكرار الجماعة في المسجد "، التي كَثُرَ فيها النّزاع والجدال، وأخذت حَجْمًا لا بأس به من الكَلام والكِلام، خاصَّة بين مُتَفَقّهَة هذا الزَّمان، حتَّى بالغَ بعضُ حملة الأقلام، في نَبْذِ الخِلاف وحَسْمِ الأقوال؛ مُحاولاً حمل غيره على ما ارتضاه ممَّا ارتآهُ بعضُ الأعلام، راميًا غيره بالخطأ والشَّطَط، ومُتهمًا لمخالفه بالابتعاد عن السُّنَّة والغَلَط.

إشكاليَّة الدِّراسة وتساؤلاتها الفرعيَّة:

مُشكلة البحث الرَّئيسة هي: ما حُكم تكرار الجماعة في المسجِدِ؟ والتَّساؤلات الفرعيَّة المترتِّبة عنها؛ هي:

- ما هي أقوال الفقهاء في المسألة؟
- ما هي الأدلَّة التي عوَّل عليها كلُّ فريقٍ منهم؟
- ما هي أبرز المدافعات الواردة على هاذيك الاستدلالات؟
- ما هو سَبَبُ الخِلاف والقول الرَّاجح في المسألة؟

استطلاع الدِّراسات السَّابقة:

لم يُدرك البحثُ منها سِوَى:

1 – أطروحة دكتوراه بعنوان: " نظريَّة الاحتيَّاط الفقهيّ دراسة تأصيليَّة تطبيقيَّة "؛ من إعداد الطَّالب: محمَّد بن عُمر سماعيّ الجزائريّ، إشراف: محمود صالح جابر، قسم الفقه وأصوله، كليَّة الدِّراسات العُليا، الجامعة الأردنيَّة، 2006م، (ص/349 – 351). ذكر

المؤلِّفُ قول الجمهور القاضي بالكراهة، وأردفه بدليلٍ واحدٍ من السُّنَّة النَّبويَّة، وآخر من المعقول، ثمَّ ذكر مذهب الحنابلة، وأتبعه بدليلٍ واحدٍ من السُّنَّة النَّبويَّة، وآخر من القياس، ومباشرةً رجَّحَ قولَ الجمهورِ؛ مُعلِّلًا ذلك بحرصِ الشَّارع الحكيمِ على الاحتيَّاطِ لمصالح العُمومِ أكثر من حِرْصِهِ على الاحتيَّاطِ لمصالح الخُصُوصِ. والملاحظ على هذا العمل – رغم جودته وجدَّته – ما يلي: أوَّلًا: لم يذكر المؤلِّف في وَرَقاتهِ القول الثَّالث في المسألة القاضي بالتَّفصيل، وهو قولٌ له أسباب قوَّتهِ ووجاهتهِ. ثانيًا: لم يذكر المؤلِّف مَنْ قال بالقولَيْن اللَّذين أوردهما من الصَّحابة رضي الله عنهم والتَّابعين، ومن باب أولى عدم إشارته للمعاصرين. ثالثًا: فاتته العديد من الأدلَّة النَّقليَّة والعقليَّة التي عوَّل عليها الجمهور والحنابلة، ومن باب أولى عدم بيانه للمُدافعات والاعتراضات التي وردت على هاذيك الأدلَّة الغائبة، وهذا يفضي إلى التَّشكيك في القول الذي اختاره. ولعلَّ عذر المؤلِّف في ذلك؛ هو المنهج الذي رسمه لنفسهِ عند تدوينهِ لهذه الورقات، إذ كان مقصده الأوَّل هو بيان علاقة المسألة بأصل الاحتيَّاط الفقهيّ، ولم يكن قصده رصد الدِّراسات الفقهيَّة المقارنة، التي تُعنَى ببسط الأقوال وبيان الأدلَّة النَّقليَّة والعقليَّة، وتجليَّة المناقشات الموصلة إلى القول الرَّاجح في المسائل المدروسة.

2 – رسالة ماجستير بعنوان: " مُحتكمات الخِلاف الفقهيّ من خِلال القواعد والمقاصِد الشَّرعيَّة "؛ من إعداد الطَّالب: محمَّد هندو، إشراف: عبَّاس أحمد الباز، قسم الفقه وأصوله، كليَّة الدِّراسات العُليا، الجامعة الأردنيَّة، 2008م، (ص/324 – 325). والملاحظ أنَّ المؤلِّف يُحاكي ما نقله الدُّكتور محمَّد بن عمر سماعيّ في ورقاتهِ. وعليه؛ ما قيل من مُلاحظات حول الدِّراسة السَّابقة يُقال هنا تمامًا؛ لأنَّه نفس الكلام.

3 – كتاب: " تيسير مسائل الفقه شرح الرَّوض المربع وتنزيل الأحكام على قواعدها الأصوليَّة وبيان مقاصدها ومصالحها وأسرارها وأسباب الاختلاف فيها "؛ للدُّكتور: عبد

الكريم النَّملة (ت: 1435ه)، مكتبة الرُّشد، الرِّياض، ط1، 2005م، (597/1). ذكر الشَّيخ – رحمه الله رحمة الأبرار – القول الذي يراه راجِحًا؛ وهو القول باستحبابِ تكرار الجماعة في المسجد، وأورد دليلًا من السُّنَّة وآخر من المصلحة، ثمَّ ناقش دليل المصلحة الذي استند إليه الجمهور فقط، مُبيِّنًا سببَ الخِلاف في المسألة، كلّ ذلك كان في عشرة أسطر. وعليه؛ يُمكن القول بأنَّ الدُّكتور قد اختصر المسألة اختصارًا كبيرًا قد أخلَّ بتحصيل التَّصوُّر الكامل حول حقيقة الخِلاف فيها. ولعلَّ عذر الدُّكتور في ذلك؛ هو أنَّ الكتاب لم يوضع للدِّراسات الفِقهيَّة المقارنة؛ بل لبيان المقاصد والأسرار، والكشف عن المصالح وأسباب الاختلافِ على وَجْهِ الاختصار، كما هو مزبورٌ على غلافِ الكتاب.

4 – كتاب: " صحيح فقه السُّنَّة وأدلَّته وتوضيح مذاهب الأئمَّة "؛ للأستاذ: كمال بن السَّيّد السَّالميّ، المكتبة التَّوفيقيَّة، القاهرة، د.ط، 2003م، (61/2 - 62). ذكر القول بالكراهة والقول بالاستحباب، ثمَّ أرود مباشرة أدلَّة الحنابلة؛ حديث أُبَي بن كعب، وحديث أبي سعيد الخدريّ، وأثر أنس بن مالك، وأثر عبد الله بن مسعود رضي الله عنهم. وما قيل من مُلاحظات حول الدِّراسة السَّابقة يُمكن سَحْبُهُ على هذه الدِّراسة القيِّمة.

دواعي البحث وحوافزه:

هناك مجموعة من الأسباب دفعتني للكتابة في هذا الموضوع؛ منها:

- كثرة الخِلاف الواقع اليوم بين المُصلِّين في هذه المسألة، ممَّا أثار العديد من المنازعاتِ السَّقيمَةِ، والسِّجالاتِ العقيمَةِ، والحروب بلا قيمة بين أهل المسجد الواحد حتَّى وَلَّدت مشاحنات غير مُتوقَّعة نهائيًّا.
- عدم وجود دراسة فِقهيَّة مُعاصرة – حسب نظري القاصِر – خاضت غِمَارَ المسألة. المدروسة في رحابِ الفِقهِ الإسلاميّ المقارن.

- أهميَّة المسألة المدروسة؛ إذ يتجاذبها طرفان؛ الطَّرف الأوَّل: وهو صلاة الجماعة وما ورد فيها من فضل وخيريَّة، والطَّرف الثَّانيّ: وهو الخوف من إثارة الفتنة بين جماعة المسلمين، وزرع العداوة والأحقاد داخل الحيِّ الواحد.

أهداف البحث وجدواه:

تهدف هذه الدِّراسة إلى بيان: " حُكم تَكرار الجماعة في المسجد "، وذلك بنَقْلِ أقوال الفقهاء فيها، ثمَّ ذِكر الأدلَّة من جِهةِ المنقول والمعقولِ التي احتجَّ بها كلُّ واحدٍ منهم، مع تظهير الاعتراضاتِ وتسطير المُدافعاتِ التي رَدَّ بها كلُّ صاحب قولٍ على الآخر، للوُصولِ إلى الرَّأي الرَّجيحِ في المسألة؛ بحسبِ ما يُمليه صحيحُ المنقول، ويقودُ إليه صريحُ المعقول، في حُدودِ القواعد ومنارات الأصول، التي حَدَّها وشَدَّها أئمَّتنا الفُحول.

مناهج البحث وآليَّاته:

جَرَيتُ في هذه الدّراسة على اعتماد " المنهج الاستِقرائيّ "، وهذا باستقراء أكبر قَدْر من الكُتُبِ التي تحدَّثت عن هذه المسألة بنوع من الاستدلالِ والتَّفصيلِ، وأيضًا في نِسْبَةِ الأقوال لأصحابها، وذلك بالإحالة على مَظانّها، كما اعتمدتُ على " المنهج التَّحْليليّ المقارن "، فحلَّلْتُ الأقوال، وناقشتُ ما ساقوه من الأدلَّةِ من المنقولِ والمعقولِ، ثمَّ خرجتُ بالقول الرَّاجح في المسألة بحسب اعتبارات منهجيَّة وترجيحات أصوليَّة.

حدود الدّراسة:

تَتَنَاوَلُ هذه الوَرَقة الفِقهيَّة مسألة:" حُكم تكرار الجماعة في المسجد "، فتَنْقُلُ اختلافاتِ الفُقَهاء في حُكمِها، وتُبرزُ في ثَنَايَا مباحثِها الأدلَّة التي ارتكزوا عليها في بيان ما اختاروه من حُكمٍ، ثمَّ تُردِفُ قائمة المناقشات التي قد تَرِدُ إلى ما بَسَطُوهُ من استدلالٍ وتوجيهٍ، للانتهاء بالرَّأي المختار في المسألةِ. وعليه؛ فهذه السُّطور لا تخوضُ غِمار بعض الفُروع الفقهيَّة

المشابهة لها، أو التي قد تسير معها في اتِّجاه واحدٍ، كمسألة: " **من صلَّى مُنفردًا ثمَّ وجد جماعة** "، ومسألة: " **تكرار الجماعة في المساجد الثَّلاثة** "، ومسألة: " **إعادة صلاة من صلَّى في جماعة ثمَّ وجد جماعة أخرى في غير المسجد** "؛ إذ محلّها ليس هنا.

تنظيم الدِّراسة وبنيتها:

لمَّا كان البحثُ يَتَغَيَّا بيان حُكم تكرار الجماعة في المسجد؛ فقد سلكتُ فيه المنهج المقارن، مُتَّبِعًا الخطوات التَّالية:

المبحث الأوَّل: مذاهب العُلماء.

المبحث الثَّاني: أدلَّة الأقوال.

المبحث الثَّالث: مناقشة الأدلَّة.

المبحث الرَّابع: سبب الخِلاف والقول الرَّاجح.

ثمَّ خاتمة لبيان النَّتائج والتَّوصيَّات التي انتهت إليها هذه الوُرَيْقات، مُذَيَّلة بقائمة ما اعْتُمِدَ عليه من مصادر ومراجع.

المبحث الأوَّل: مذاهب العلماء:

اختلفَ العُلماء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال؛ هي:

القول الأوَّل: الكراهة:

يرى أصحابُ هذا القول كراهة تكرار الجماعة في مَسْجِدِ الحيِّ ذي الإمام الرَّاتب؛ بل يُصلُّون فُرَادَى، وهو مذهبُ جماهير أهلِ العِلم على خِلافٍ بينهُم في بعضِ القُيود والتَّفاصيل، وهو مرويٌّ عن: سالم بن عبد الله بن عُمَر، وابن شِهاب، واللَّيث بن سَعْدٍ، ورَبيعة الرَّأي، ويحيى بن سَعيد، وأيُّوب، وابن عَوْنٍ، وابن المبارك، وأبي قلابة، وعُثمان البَتِّيّ، وسُفيان الثَّوريّ، الأوزاعيّ، ومُسلم[2]، وهو مذهبُ الحنفيَّة[3]، والمالكيَّة[4]، والشَّافعيَّة[5]. واختارَهُ بعضُ

المعاصرين؛ منهم: محمَّد ناصر الدِّين الألبانيّ[6]، وأحمد محمَّد شاكر[7]، والصَّادق بن عبد الرَّحمان الغَرياني[8]، وحُسَيْن بن عودة العوايشة[9]، محمَّد بن عمر سماعيّ[10]، ومحمَّد هندو[11]، وموسى إسماعيل[12].

القول الثَّاني: الاستحباب:

يرى أصحابُ هذا القول استحبابَ إقامة الجماعة الثَّانية في المسجدِ، وهو مرويٌّ عن: عبد الله بن مسعود، وأنس بن مالك، وهو قول: عطاء بن أبي رباح على اختلافٍ عنه، وقَتَادة، وإبراهيم النَّخعيّ، وسالم بن عطيَّة، والحسَن البصريّ، وإسحاق بن راهويه، ومَسْرُوق، والأسود، وعديّ بن ثابت، وعَلْقَمَة، واختارَهُ: ابنُ المنذر، والتّرمذيُّ، وقال ابنُ الرِّفعة: " اتَّفقَ الكلُّ على أنَّ مَن رأى شَخْصًا يُصلِّي مُنفردًا لم يلحق الجماعة فيُستحبُّ له أن يصلي معه وإن كان قد صَلَّى في جماعةٍ "[13]، واختارَهُ أشهب من المالكيَّة كما حَكاهُ عنه ابنُ حارث[14]، وهو وَجْهٌ عند الشَّافعيَّة حَكاهُ الرَّافعيّ؛ وقال النَّوويّ: قولٌ شَاذٌّ ضَعِيفٌ[15]، وهو مذهبُ الحنابلة[16]، والظَّاهريَّة[17]. واختارَهُ جمعٌ من المعاصرينَ؛ منهُم: اللَّجنةُ الدَّائِمَةُ للبُحوثِ العِلميَّة والإفتاء بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة[18]، وعبد العزيز بن باز[19]، ومحمَّد بن صالح العُثَيْمين[20]، وعبدُ الكريم بن علي النَّملة[21]، وصالح بن غانم السَّدلان[22]، وعبدُ الله بن محمَّد المطلق، وعبدُ الله بن محمَّد الطَّيَّار، ومحمَّد بن إبراهيم الموسى[23].

القول الثَّالث: التَّفصيل:

يرى أصحابُ هذا القول التَّفصيلَ في المسألةِ؛ فذهبَ أبو يوسف من الحنفيَّة إلى أنَّه يُكرهُ تكرار الجماعة في المسجدِ إذا كانت الجماعةُ الثَّانيةُ كثيرةً، أمَّا إذا كانوا ثلاثةً أو أربعةً فقامُوا في زاويةٍ من زوايا المسجدِ وصَلُّوا جماعةً فلا يُكره ذلك. وذهبَ محمَّد بن الحسَن من الحنفيَّة أيضًا إلى أنَّه يُكره تكرار الجماعة في المسجدِ إذا كانت الجماعةُ الثَّانيةُ على سبيل التَّداعي

والاجتماعِ، أمَّا إذا صَلُّوا في زاويةٍ في المسجدِ على سبيلِ الخفية فلا بأسَ بذلِكَ[24]. بينما يذهبُ القدوريّ من الحنفيَّةِ إلى أنَّه لو صَلَّى في المسجدِ غير أهلهِ جماعة فلأهلهِ الإعادة إذا لم يؤدُّوا حَقَّهُ، فإن صَلَّى فيهِ بعضُ أهلهِ فليس لبقيَّة أهله أو لغيرهم أن يُصلُّوا جماعة[25]. وذهبَ ابنُ تيميَّة من الحنابلة إلى القول بأنَّ تكرار الجماعة في المسجدِ مستحبٌّ إن لم نقل بأنَّه واجبٌ بناءً على وجوب صلاة الجماعةِ ما لم يكن أمرًا مُعتادًا فيُنهى عنه؛ لأنَّ هذا أمر مبتدع لم يكن معروفًا عند سَلَفِ الأمَّة[26]. واختار قول ابن تيميَّة من المُعاصرين: عبد الله الفوزان[27]، وكمال بن السَّيِّد السَّالميّ[28].

المبحث الثَّانيّ: أدلَّة الأقوال:

المطلب الأوَّل: أدلَّة القائلين بالكراهة:

استدلَّ أصحابُ هذا القول بأدلَّة من: الكتاب، والسُّنَّة، والآثار، والمعقول:

أوَّلًا: الكتاب:

قوله تعالى:« **الذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ** »[29].

وجه الاستدلال:

ذكر الإمام ابنُ العربيّ المالكيّ أنَّ معنى قوله تعالى:" وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ "؛ أنَّهم كانوا لُحْمَةً واحدةً جمعها المسجد، فأرادوا تَشْتِيتَ جمعِهم وصفِّهم في العِبادة؛ ليتفرَّقوا عنهم للمعاصي والشِّرك ونحوه، ممَّا يُشيرُ إلى أنَّ الغرضَ الأكبر والمقصدَ الأظهر من سَنِّ الجماعةِ هو جمعُ الكلمةِ وتأليفُ القلوبِ على الطَّاعاتِ؛ حتَّى تَصْفُوَ القلوبُ من الضَّغائن والأحقاد، ويتمّ الأُنْسُ والقُرْبُ بكثرة المخالطةِ والاجتماعِ، ولهذا المقصد العظيم تَفَطَّنَ إمامُ دار الهجرة حين نهى أن تُصلِّي جماعتان في مسجد واحدٍ؛ سواء بإمامٍ واحدٍ أو بإمامَيْنِ[30]. ومَنعه الشَّافعيُّ؛ حيث

كان ذلك تفريقًا للشَّملِ الكريمِ وتمزيقًا للجَمْعِ النَّظيمِ، وإبطالًا للحِكمةِ المرجوَّة؛ بل ستكون ذريعةً لكلِّ من سَوَّلَت له نفسُه الانْزِوَاء أو الانْطِوَاء عن الجماعةِ، أن يَتَحَجَّجَ بأيِّ حُجَّة واهيَّة ليقيم جماعته، فلا يمنعه ذلك من إقامة إمامته، فيقعُ الخُلْفُ والشِّقاقُ، وتَعُمُّ الفوضى ويفسدُ النِّظامُ، وخَفي ذلك عنهم[31]، ولا شكَّ أنَّ لزومَ الجماعة الأمّ أثبت قَدَمًا في تبريز الحِكمة، وأحزم في تظهير مقاطع الشَّريعة الإسلاميَّة بعيدًا عن الأهواء[32].

ثانيًا: السُّنَّة:

1 – عن عبد الرَّحمان بن أبي بكرةَ، عن أبيه – رضي الله عنه –: أنَّ رسولَ اللَّهِ – صلَّى الله عليه وسلَّم –:" أَقْبَلَ مِنْ نَوَاحِي الْمَدِينَةِ يُرِيدُ الصَّلَاةَ، فَوَجَدَ النَّاسَ قَدْ صَلَّوْا، فَمَالَ إِلَى مَنْزِلِهِ، فَجَمَعَ أَهْلَهَ، فَصَلَّى بِهِمْ "[33].

وجه الاستدلال:

قالوا: لو كان تكرارُ الجماعة في المسجدِ جائزًا لما تركه رسولُ الله – صلى الله عليه وسلم – واختار الصَّلاة في بيتهِ مع أهلهِ، وقد كان – عليه الصَّلاة والسَّلام – أحرص النَّاس على الفضل والخير[34].

2 – عن أبي هريرة – رضي الله عنه –؛ أنَّ رسولَ الله – صلى الله عليه وسلم –:" فَقَدَ نَاسًا فِي بَعْضِ الصَّلَوَاتِ، فَقَالَ: لَقَدْ هَمَمْتُ أَنَّ آمُرَ رَجُلًا يُصَلِّي بِالنَّاسِ، ثُمَّ أُخَالِفَ إِلَى رِجَالٍ يَتَخَلَّفُونَ عَنْهَا، فَآمُرَ بِهِمْ فَيُحَرِّقُوا عَلَيْهِمْ، بِحُزَمِ الْحَطَبِ بُيُوتَهُمْ، وَلَوْ عَلِمَ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَظْمًا سَمِينًا لَشَهِدَهَا، يَعْنِي صَلَاةَ الْعِشَاءِ "[35].

وجه الاستدلال:

قالوا: دلَّت عبارات هذا الحديث النَّبويّ الشَّريف على أنَّ الجماعة التي يُندبُ إتيانها والحرص التَّام عليها هي الجماعة الأولى، فلو كانت الجماعة الثَّانية من المشروعاتِ لما همَّ

رسول الله – صلَّى الله عليه وسلَّم – بإحراق القوم الذين تهاونوا بشأن الأولى؛ لأنَّه إذا تأخَّرَ عن الأولى سيدركُ الثَّانية لا محالة؛ فدلَّ هذا على أنَّ الثَّانيةَ مكروهةٌ في نفسِ المسجدِ بلا أدنى ريبٍ، والمقصد أنَّهم متى تيَقَّنُوا إدراك الثَّانية فَوَّتُوا الأولى[36].

3 – عن أبي هريرة – رضي الله عنه –؛ قال: قال رسولُ اللهِ – صلى الله عليه وسلم –: " مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ، ثُمَّ رَاحَ فَوَجَدَ النَّاسَ قَدْ صَلَّوْا، أَعْطَاهُ اللهُ مِثْلَ أَجْرِ مَنْ صَلَّاهَا، أَوْ حَضَرَهَا، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا "[37].

وجه الاستدلال:

قالوا: بيَّن رسولُ الله – صلَّى الله عليه وسلَّم – في هذا الحديث أنَّ المؤمن إذا حرصَ على الجماعة ولم يدركها؛ كُتِبَ له من أَجْرِهَا على قدر حِرْصِهِ عليها، فلو كانت الجماعةُ الثَّانيةُ مشروعةً لأرْشَدَ – عليه الصَّلاة والسَّلام – إليها؛ لتَحْصِيل مثوبة التَّجميعِ على وَجْهِ الحقيقة، ومن القواعد المقرَّرة اتِّفاقًا: أنَّ تأخيرَ البيانِ عن وقتِ الحاجة لا يجوز[38].

ثالثًا: الآثار:

1 – عن إبراهيم بن يزيد النَّخعيّ – رضي الله عنه – : " أَنَّ عَلْقَمَةَ، وَالْأَسْوَدَ – رضي الله عنهما – أَقْبَلَا مَعَ ابْنِ مَسْعُودٍ – رضي الله عنه – إِلَى الْمَسْجِدِ؛ فَاسْتَقْبَلَهُمُ النَّاسُ قَدْ صَلُّوا، فَرَجَعَ بِهِمَا إِلَى الْبَيْتِ فَجَعَلَ أَحَدَهُمَا عَنْ يَمِينِهِ وَالْآخَرَ عَنْ شِمَالِهِ، ثُمَّ صَلَّى بِهِمَا "[39].

2 – عن الحَسَن البصريّ – رضي الله عنه –؛ قال: " كَانَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ – صلى الله عليه وسلَّم – إِذَا دَخَلُوا الْمَسْجِدَ وَقَدْ صُلِّيَ فِيهِ صَلَّوْا فُرَادَى "[40].

وجه الاستدلال:

يقول الشَّافعيّ: إنَّ من جملة ما حفظناه أنَّ أناسًا فاتَتْهُم الصَّلاةُ مع رسولِ الله – صلَّى الله عليه وسلَّم – فصلَّى كلُّ واحدٍ منهم مُنفردًا في المسجدِ، وكان ذلك بعِلم رسول الله – عليه

الصَّلاة والسَّلام –، وفِعلهم هذا يدلُّ على كراهة التَّجميعِ في المسجد مرَّتَيْنِ، وهم الذين شهدوا التَّنزيل[41].

وقالوا: إنَّ هديَ السَّلف شاهدٌ على ثُبُوتِها وتأكيدِها – يعني الكراهة –؛ فإنَّ الصَّحابةَ – رضي الله عنهم – على شدَّة حِرصهم على صلاة الجماعة في المساجد؛ لم يُعهد عنهم أنَّهم كانوا يُصلُّون جماعة بعد جماعة، ولا شكَّ أنَّهم كانت تفوت بعضهم بعض الصَّلاة في بعض الأحيانِ؛ بل نُقِل عنهم ما يدلُّ على تحاشي تكرار الجماعاتِ في المسجد[42].

3 – عن سحنون، عن ابن القاسِمِ، عن مالكٍ، عن عبد الرَّحمان بن المُجَبَّر؛ قال: " دَخَلْتُ مَعَ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ – رضي الله عنه – مَسْجِدَ الْجُحْفَةِ وَقَدْ فَرَغُوا مِنْ الصَّلَاةِ؛ فَقَالُوا: أَلَا تَجْمَعُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ سَالِمٌ: لَا تُجْمَعُ صَلَاةٌ وَاحِدَةٌ فِي مَسْجِدٍ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ. قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: وَأَخْبَرَنِي رِجَالٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَرَبِيعَةَ، وَاللَّيْثِ مِثْلَهُ "[43].

وجه الاستدلال:

صرَّح سالم بن عبد الله بن عمر – رضي الله عنهم – بكراهة تكرار الجماعة في مسجدٍ واحدٍ مرَّتَيْنِ[44].

رابعًا: المصلحة:

1 – تقليل الجماعة الأمّ والتَّهاون بشأنها:

قالوا: أمرنا الشَّرعُ بتكثير عَدَدِ الجماعةِ قدر الإمكانِ، فلو قُلنا بوُجُودِ الجماعة الثَّانية فإنَّ النَّاسَ سيتهاوَنون بشأنِ الجماعة الأولى لعِلْمِهم بوُجُودِ الثَّانية، فتكون سَبَبًا في تقليلِها أو التَّهاونِ بشأنِها، أمَّا ما كان على قارعةِ الطَّريقِ من غير إمام مثل المُصلَّى ونحوه؛ فإنَّه لا يأخذُ الحُكم نفسه؛ لأنَّه ليس له أناسٌ معيَّنون يصلُّون فيه؛ بل من حَضَرَه صلَّى فيه، فلا يُخاف هنا من تقليلِ الجماعة الأمّ، فهذا سِرُّ التَّفريق بينهما[45].

2 – الاختلاف على الأئمَّة:

نصَّ الإمامُ الشَّافعيّ وغيرُه على كراهةِ الجماعة الثَّانية في المسجدِ الذي له إمامٌ راتبٌ؛ لئلَّا يُتخذَ ذريعةً إلى خَلْعِ الأئمَّةِ كلَّما بَدَا لهم ذلك[46]. لأنَّ الأئمَّةَ ينبغي الاجتماعُ إليهم، والعملُ على طاعتِهم وتقديمِهم فيما أُقِيمُوا فيه من خيرٍ. فإذا ثَبَتَ هذا الحقُّ؛ فإنَّه لا يجوزُ الاختلافُ عليهم بحالٍ من الأحوالِ، ومن صُوَر الاختلافِ المذمومِ إقامة الجماعة الثَّانية في المسجدِ. ثمَّ لو قلنا بجواز الجماعة الثَّانية لفُتِحَ البابُ على مِصْرَاعَيْهِ لأهلِ البِدعِ والأهواء لمفارقة الجماعة، فلا يُصلُّون أبدًا وَرَاء إمامِ المسلمين، وإنَّما يتأخَّرُون عن الجماعةِ الأمِّ ليَتَخَيَّرُوا من زُمرَتِهم إمامًا يحلُو لهم؛ بل لو أُعطُوا هذا لطمحوا في تغييرِ الإمام الأكبر الذي تُؤدَّى له الطَّاعةُ. بالإضافة إلى أنَّه لو وُسِّعَ في مثلِ هذا الأمر لأَفْضَى ذلك إلى عدمِ مُراعاة أوقاتِ الصَّلاة وحُرمتِها، ولتَأَخَّرَ المُخَلَّفُون عنها ثمَّ أقاموها في وقتٍ آخر جماعةً، وحمل النَّاسِ على إمامٍ واحدٍ أدعى إلى لزومِ الأوقات، وأوضح في المبادرةِ إلى إدراك الفريضة معه. فمن هذا المنظور وَجبَ سدُّ البابِ أمام كلِّ هاذيك الاحتمالات[47]. وعليه؛ فإنَّ من تدبَّر في هاذيك المعاني والأبعاد التي بُنِيَ عليها القولُ بكراهة الجماعة الثَّانية في المسجدِ الواحدِ أَسْلَمَهُ عقلُهُ دون أدنى شكٍّ إلى قبوله ومُسايرتهِ؛ خاصَّةً إذا وَضَعَ نَصْبَ عَيْنَيْهِ حرص

الشَّرع على الاحتيَّاطِ لمصلحةِ العُمومِ أكثر من حرصهِ على الاحتيَّاطِ لمصلحةِ الخُصوصِ[48].

3 – تنشر العداوة وتفريق الكلمة:

وقالوا: لئلا يُفضي ذلك إلى اختلافِ القلوبِ ونشر العداوة بين صُفوفِ المصلِّين، وتمزيق وحدتهم وتفريق كلمتهم[49].

المطلب الثَّانيّ: أدلَّة القائلين بالاستحباب:

استدلَّ أصحابُ هذا القول بأدلَّة من: السُّنَّة، والآثار، والقياس، والمصلحة:

أوَّلًا: السُّنَّة:

1 – عن عبد اللَّه بن عُمر – رضي الله عنهما –؛ أنَّ رسولَ اللَّه – صلَّى الله عليه وسلَّم –قال: " صَلاَةُ الجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلاَةَ الفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً "[50].

وجه الاستدلال:

قالوا: هذا الفضل عامٌّ في كلِّ جماعةٍ سواء كانت الجماعة الأمّ، أو الجماعة المتأخِّرة[51].

2 – عن أُبَيِّ بن كعبٍ – رضي الله عنه –؛ أنَّه قال: " صَلَّى رَسُولُ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – الصُّبْحَ؛ فَقَالَ: شَاهِدٌ فُلَانٌ؟، فَقَالُوا: لَا. فَقَالَ: شَاهِدٌ فُلَانٌ؟، فَقَالُوا: لَا. فَقَالَ: شَاهِدٌ فُلَانٌ، فَقَالُوا: لَا. فَقَالَ: إِنَّ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ مِنْ أَثْقَلِ الصَّلَوَاتِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبْوًا، وَالصَّفُّ الْمُقَدَّمُ عَلَى مِثْلِ صَفِّ الْمَلَائِكَةِ، وَلَوْ تَعْلَمُونَ فَضِيلَتَهُ، لَابْتَدَرْتُمُوهُ، وَصَلَاةُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ وَحْدَهُ، وَصَلَاتُهُ مَعَ رَجُلَيْنِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ مَعَ رَجُلٍ، وَمَا كَانَ أَكْثَرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللهِ "[52].

وجه الاستدلال:

قالوا: في هذا الحديث دلالةٌ واضحةٌ على أنَّ صلاةَ المؤمنِ مع أخيهِ أفضل من صلاتهِ مُنفردًا، والقول بكراهةِ الجماعة الثَّانية يلزمُ منه أن نجعلَ المفضولَ فاضِلًا، وهذا مُخالفٌ للحديثِ[53].

3 – عن أبي سَعيدٍ الخُدريِّ – رضي الله عنه –: " أنَّ النَّبيَّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَبْصَرَ رَجُلًا يُصَلِّي وَحْدَهُ؛ فَقَالَ: أَلَا رَجُلٌ يَتَصَدَّقُ عَلَى هَذَا فَيُصَلِّيَ مَعَهُ "[54].

وجه الاستدلال:

قالوا: في هذا الحديثِ دلالةٌ صريحةٌ في استحبابِ تكرار الجماعةِ في المسجدِ الواحدِ

بعد الجماعة الأمِّ؛ إذ أنَّ رسولَ الله – صلَّى الله عليه وسلَّم – نَدَبَ من يقوم فيصلِّي مع مَن تخلَّفَ عن الجماعةِ الأولى، فلو قال قائلٌ: إنَّ هذه صدقةٌ، وإذا صَلَّى اثنان في المسجدِ وقد فاتَتْهُما الصَّلاةُ فصَلاةُ كلِّ واحدٍ منهما واجبةٌ؟ فيُقال: إذا كان يُؤمرُ بالصَّدقةِ، ويُؤمرُ مَن كان صَلَّى أنْ يصلِّيَ مع هذا الرَّجُلِ، فكيف لا يُؤمرُ مَن لم يُصلِّ أنْ يُصلِّيَ مع هذا الرَّجُلِ؟[55].

4 – عن أبي أُمامة – رضي الله عنه –: " أَنَّ رَجُلًا أَخَذَ يُصَلِّي وَحْدَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: أَلَا رَجُلٌ يَتَصَدَّقُ عَلَى هَذَا؟ فَقَامَ رَجُلٌ فَصَلَّى مَعَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: هَذَانِ جَمَاعَةٌ "[56].

وجه الاستدلال:

قالوا: في هذا الحديث إشارةٌ إلى جواز إنشاء جماعة ثانية في المسجدِ غير الجماعة الأولى التي صلَّاها بهم إمامُهم الرَّاتب[57].

ثانيًا: الآثار:

1 – أخرج البُخاريّ في صحيحهِ مُعلَّقًا؛ قال: " جاءَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ – رضي الله عنه –: إِلَى مَسْجِدٍ قَدْ صُلِّيَ فِيهِ؛ فَأَذَّنَ وَأَقَامَ وَصَلَّى جَمَاعَةً "[58].

2 – عن سَلَمَة بن كُهَيْلٍ: " أَنَّ عبد الله بن مَسْعُودٍ – رضي الله عنه –دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَقَدْ صَلَّوْا؛ فَجَمَعَ بِعَلْقَمَةَ، وَمَسْرُوقٍ، وَالْأَسْوَدِ "[59].

وجه الاستدلال منهما:

قالوا: أقام الصَّحابة – رضي الله عنهم أجمعين – الجماعة الثَّانية في المسجدِ بعد أن فاتَتْهُم الجماعةُ الأولى، وهُم مَنْ هُم للهِ دَرُّهُم، شهدوا التَّنزيلَ وعاشوا مع النَّبيّ الكريم – عليه أفضل الصَّلاة وأزكى التَّسليم –، فمن مثلهم في فَهْمِ مَدارِك النُّصُوصِ الشَّرعيَّة، والعِلم بمقاصِدها السَّنيَّة؟[60].

ثالثًا: القياس:

القياس على المسجد في ممرِّ النَّاس:

قالوا: إنَّ المسجد الذي ليس له إمامٌ راتبٌ كالمسجدِ الذي في ممرِّ النَّاسِ ونحوه؛ تجوزُ فيه الجماعة الثَّانية والثَّالثة وأكثر من ذلك بالإجماعِ، فكذلك المسجد الذي له إمامٌ راتبٌ؛ والجامع بينهما: أنَّ المصلِّي قادرٌ على الجماعةِ فيُنْدَبُ له فِعلُها[61].

رابعًا: المصلحة:

قالوا: إنَّ مصلحةَ إنشاء الجماعة الثَّانية مُقدَّمة على المصلحةِ التي ذَكَرْتُمُوهَا؛ إذ أنَّ مصلحةَ الجماعةِ الثَّانيةِ مُؤكَّدةُ الوُقوعِ، وهي ثُبُوتُ الأجْرِ والفضيلةِ إن شاء اللهُ، بينما ما تَخَوَّفْتُمُوهُ من التَّهاوُنِ بشَأْنِ الصَّلاةِ ووَقْتِها، أو احتمال اختلاف القُلوبِ وتباعُدها فغير مُؤكَّدٍ، والقاعدة أنَّ المُؤكَّدَ يُقدَّمُ على غير المؤكَّدِ[62].

المطلب الثَّالث: أدلَّة القائلين بالتَّفصيل:

يُمكن إجمال الأدلَّة التي عوَّل عليها القائلون بالتَّفصيل فيما يلي[63]:

أوَّلًا: إنَّ الأدلَّة النَّقليَّة والعقليَّة لكلا الفَريقَيْنِ تكاد تكون مُتكافئة، مع عدم وُجُودِ نصٍّ صحيح صريح في المسألةِ.

ثانيًا: إنَّ القائلين بكراهة تكرار الجماعة يرون أنَّ وِحْدَةَ الصَّفِّ وعدم زَرْعِ الفتنةِ بين النَّاسِ مُقدَّمة على أجر إقامة الجماعة، بينما يذهبُ القائلون بالاستحبابِ إلى أنَّ وقوعَ الفتنةِ أمرٌ ظنِّيٌّ غير مقطوعٍ به ولذلك تُقدَّم الجماعةُ على الأمرِ الظَّنِّيِّ، وهنا لابدَّ من التَّعليل المقاصديّ؛ من حيثُ التَّرجيحُ بين المصالح والمفاسد.

ثالثًا: إنَّ الجمع أولى من التَّرجيحِ، والإعمال أولى من الإهمال، خاصَّة إذا أمكننا الجمع بين الأقوال والأدلَّة.

رابعًا: يُمكن تقييد القول بالجواز بأن لا يكون ذلك أمرًا مُعتادًا فيُنهى عنه، وذلك لأنَّ تكراره يُفضي إلى ما علَّلَ به الجمهورُ من حُصُولِ التَّهاون بشأنِ الجماعة الأمّ، وتفريق الكلمة وتمزيق الشَّملِ، بالإضافة إلى فَتْحِ البابِ على مِصْراعيْه لأهل البِدع والأهواء لإحداثِ كثرة الأئمَّة، والذَّهاب بهيبتهم، والانتقاص من قدرهم، وتسهيل الخروج عليهم.

خامسًا: كما يُمكن تقييد القول بالجواز بأن لا يتفاحش أو يتعاظم عددُ الجماعة الثَّانية، أمَّا إذا كانوا ثلاثة أو أربعة فلا مانع؛ لأنَّ هذا حُكمه حُكم النَّادر، كما لو جاء مَسْبُوقًا وانضمَّ إليه آخر، فهذا لا يؤثِّر في وحدة الصَّفِّ. وأصله حديث أبي سعيد الخدريّ رضي الله عنه، وعلى مثل هذا يحمل فعل أنس بن مالك وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم.

سادسًا: كما يُمكن تقييد القول بالجواز بأن تكون صلاة أولئك النَّفر الذين قلَّ عددُهم ولم يعتادوا الفعل خفية؛ فلا تُصلَّى أمام محراب الإمام، أو على مرأى ومسمع كل المصلِّين؛ حتَّى لا تثار الفتنة، وينتهي الأمر إلى ما لا تُحمد عُقباه.

سابعًا: لأنَّ القول باستحباب تكرار الجماعة في المسجد مُطلقًا ليس من عمل السَّلفِ الصَّالح أصلًا، ويزداد الأمرُ اتِّضاحًا إذا تحقَّقت الفتنة.

ثامنًا: خُلاصتها إذا كان الأمرُ راتِبًا قد تواطأت عليه طائفةٌ مُعيَّنةٌ، أو أصحابُ مذهبٍ من المذاهبِ، وما شابَهَ ذلك، والتزمُوا ناحيَّةً في المسجدِ، واتَّخذوا وَقْتًا مُحدَّدًا غير وَقْتِ الجماعة الأمّ؛ فهذا مكروهٌ بلا أدنى شكٍّ؛ لأنَّه لم يكن على عَهْدِ رسول الله – صلَّى الله عليه وسلَّم –، ولم يكن معروفًا في الصَّدرِ الأوَّلِ، ولِما يُفضي إليه من المفاسد الكثيرة، كتفريقِ كلمة المؤمنين، وتمزيق وحدة صفِّهم، ولِما فيه من التَّشجيع على التَّكاسُل والتَّهاوُنِ بشأن الجماعة الأولى بحُجَّة انتظار الجماعة الثَّانية.

المبحث الثَّالث: مناقشة الأقوال:

المطلب الأوَّل: مناقشة أدلَّة القائلين بالكراهة:

أوَّلًا: استدلالهم بالآية الكريمة:

أجيب عنه: إنَّ هذه الآية التي استدللتُم بها نَزَلَتْ في جماعةٍ من المنافقين بَنُوا مسْجِدًا يُضارُّون به مسجد قباء، وكانوا اثنَيْ عشر رجُلًا من أهل النِّفاق؛ وهم: وَديعة بن ثابت، وخدام بن خالد، ومن داره أُخرجَ هذا المسجد، وثَعلبَة بن حاطب، وحارثة بن عمرو؛ وابناه: مُجَمِّع وزيد، ومُعتِّب بن قُشَيْر، وعَبَّاد بن حَنيف أخو سَهل بن حنيف، وأبو حُبَيْبَة بن الأزْعَر، ونَبْتَل بن الحارث، ويجاد بن عُثمان، ورجلٌ يُقال له: " بحدج "؛ بنوا هذا المسجد ضِرارًا؛ يعني: مُضارَّة للمؤمنين، وكُفرًا بالله ورسوله، وتفريقًا بين المؤمنين؛ لأنَّهم كانوا جميعًا يُصلُّون في مسجد قُباء فبَنُوا مسجدَ الضِّرار ليُصلِّيَ فيه بعضُه، فيؤدِّي ذلك إلى الاختلاف وافتراق الكلمة، وكان يُصلِّي بهم: مُجَمِّع بن حارثة، وقالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم: بَنَيْنَا مسجدًا لذي العِلَّة والحاجة واللَّيلة المطيرة والشَّاتيَّة، ونحن نحِبُّ أن تُصلِّي لنا فيه وتدعو لنا بالبركة؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنِّي على جناح سَفَرٍ، وإذا قدمنا إن شاء الله صلَّينا فيه. وكان إمامُهم فيه مُجَمِّع بن حارثة، وكان غُلامًا قارئًا للقرآن حَسَن الصَّوت، فلمَّا قَفَلَ رسول الله صلى الله عليه وسلم من غزوة تبوك نَزَلَ بذي أوان؛ بلدٌ بَيْنَهُ وبين المدينة ساعة من نهار، ونزلَ عليه القرآن في شأن مسجدِ الضِّرار، فدعا مالك بن الدُّخْشُم، ومَعْنًا وعاصِمًا ابنَيْ عَديٍّ، وقيل: بعثَ عمَّار بن ياسر، ووحْشِيًّا قاتلَ حمزة بهدمِهِ وتحريقِهِ، فهُدِمَ وحُرِّقَ بنار من سَعَفٍ، واتُّخِذ كُناسَةً تُرمَى فيها الجِيَفُ والقُمامة، وقال ابنُ جُرَيجٍ: صَلُّوا فيه الجمعة والسَّبت والأحد، وانهار يوم الاثنين ولم يُحرَّق[64]. فهذا هو أصلُ نزول الآية الكريمة، أمَّا الصُّورة التي نحن بصددها قد وردت فيها أحاديث نبويَّة وآثار مرويَّة على جواز إقامة جماعة أخرى في نفس المسجد الذي أُقيمت فيه الجماعة الأمّ، ثمَّ إنَّ هذه حالة استثنائيَّة وخاصَّة بجماعة المسلمين لا المنافقين الذين

نزلت فيهم الآية.

ثانيًا: استدلالهم بالسُّنَّة:

1 – استدلالهم بحديث عبد الرَّحمان بن أبي بكرة عن أبيه – رضي الله عنه –:

أجيب عنه: بأنَّه لا يتِمُّ الاستدلالُ بهذا الحديث إلَّا إذا وَجَدَ – عليه الصَّلاة والسَّلام – جماعةً ثانيةً في المسجدِ ولم يُصلِّ بها، ومع ذلك آثَرَ الصَّلاة في بيتِهِ بأهلِهِ[65].

ورُدَّ هذا الجواب:

بأنَّه كان من المُمكِن أن يجمعَ رسولُ الله – صلَّى الله عليه وسلَّم – الصَّلاةَ بأهلِهِ في المسجدِ، ولا ينَقلَب إلى بَيْتِهِ؛ لأنَّ النِّساءَ كُنَّ يشهدنَ الصَّلاةَ في المسجدِ معه – عليه الصَّلاة والسَّلام –. وعليه؛ فالاستدلالُ بهذا الحديث تامٌّ[66].

وجواب هذا:

ولكن يبقى الاستدلال به ناقصًا؛ لأنَّ رسول الله – صلَّى الله عليه وسلَّم – لم يفعل ذلك؛ أي: لم يجمع الصَّلاة بأهلِهِ في المسجدِ.

2 – استدلالهم بحديث أبي هريرة – رضي الله عنه – الأوَّل:

ويُمكن أن يُجاب عنه: بأنَّ التَّفسير المتَّفق عليه لهذا الحديث؛ هو التَّشديدُ على لزوم صلاة الجماعة، وبيان فضلها الكبير، وليس فيه ما يُشعِرُ بمنع تكرار الجماعة في المسجدِ لمن احتاج إليها، ثمَّ لو وُجِد ما يُشعرنا بجواز تكرارها فإنَّ الجماعة الأمّ أو الأصليَّة التي يجتمع عليها عامَّةُ المسلمين بإمامة الإمام الرَّاتب هي الأعظم أجرًا، والأكبر عددًا، وتتمتَّع بفضيلة بداية الوقت الاختيَّاريّ؛ بينما الثَّانية فليست كذلك؛ لا في الوقتِ، ولا في العَدَدِ، ولا في الفَضْلِ، ولا الأَجْرِ، بالإضافة إلى كونها حالة استثنائيَّة ومُؤقَّتة لا تحمل صفة الدَّيمومة ولا التَّنظيم.

3 – استدلالهم بحديث أبي هريرة – رضي الله عنه – الثَّاني:

يُمكن أن يُجاب عنه: بأنَّ هذا الحديث الشَّريف في بيان فضل الحرص على صلاة الجماعة في المسجد، والمبالغة في إدراكها وعدم تضييع أجرها وخيرها؛ فإذا حصَلَ وتأخَّر المصلِّي فوَجَدَهُم قد شارَفُوا على الانتهاء، أو انتهوا كُتِبَ له الأجر الكامل للجماعة؛ إذ الأعمال بالنِّيَّات ولكلِّ امرئ ما نوى، ما دامت نيّته إدراك الجماعة. ثمَّ إنَّه ليس بالضَّرورة أنَّ مَنْ جاء مُتأخِّرًا عن الجماعة الأمِّ أنَّه يجدُ جماعة أخرى يُصلِّي معها، خاصَّة في المناطق والقُرى الصَّغيرة ذات العَدَدِ القليلِ من المُصَلِّين، ففي بعض الأحايين لا يزيد عَدَدُ الجماعة عن الأربعة أو الخمسة، فهذه الحالة وما شابهها يُحصِّلُ صاحبها الأجر الكامل الذي وعد به رسول الله – صلَّى الله عليه وسلَّم –.

ثانيًا: استدلالهم بالآثار:

يُمكن أن يُجاب عنه بما يلي:

1 – إنَّ ما استندتم إليه من آثار قد عارضتها آثارٌ أخرى عند القائلين بالاستحباب كما مرَّ معنا ذلك في محلِّه؛ وعليه فليس بعضُها أولى من بعض عند التَّعارض.

2 – إنَّ عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه – قد وَرَدَ عنه عكس ما استدللتُم به؛ فقد أوردتُم رجوعه إلى البيت وصلاته مع عَلْقَمة والأسود – رضي الله عنهما –، وأمَّا ما أورده القائلون بالاستحبابِ فهو صلاته إمامًا بعلقمة ومسروق والأسود في المسجدِ، فهذا تعارضٌ واضحٌ، وعندئذ يسقط الاستدلال به.

رابعًا: استدلالهم بالمصلحة:

1 – قولهم: " تقليل الجماعة الأمّ والتَّهاون بشأنها ":

يُجاب عنه: بأنَّ هذا الكلامَ صحيحٌ؛ لكن يُمكِنُ أن يُضْبَطَ بالقيود التي أَوْرَدَها

أصحابُ القول الثَّالثِ، من مُراعَاة كونها فئة قليلة، قد أَخَذَتِ الإذنَ من الإمام، في حالةٍ استثنائيَّةٍ غير مُعتادةٍ، على أن تُصلِّيَ في زاويةٍ من زوايا المسْجِدِ لا في صَدْرِهِ بعيدًا عن مَرْأى الجمهور، وبهذا تَنْدَفِعُ مَخَاوِفُكُم التي رَدَدْتُم بها على القائلينَ بالاستحبابِ.

2 – قولهم: " الاختلاف على الأئمَّة... ":

يُمكن أن يُجابَ عنه بمثل ما أجيب عن سابقهِ.

3 – قولهم: " اختلاف القلوب وانتشار العداوة ":

يُمكن أن يُجابَ عنه بمثل ما أجيب عن سابقهِ.

المطلب الثَّانيّ: مناقشة أدلَّة القائلين بالاستحباب:

أوَّلًا: استدلالهم بالسُّنَّة:

1 – استدلالهم بحديث عبد الله بن عمر – رضي الله عنه –:

أجيب عنه: بأنَّ العُمومَ الذي عَوَّلَ عليه الحنابلةُ لا يقوى على مُعارضة كلِّ المعاني التي كَرِهَ من أجلِها عامَّةُ الفُقهاء الجماعةَ الثَّانيةَ في المسجدِ الواحدِ[67]. وعليه؛ يُمكن القول بأنَّ احتيَّاطَ عامَّة الفُقهاء مُتَّجِهٌ جِدًّا، ويُؤيِّدُهُ الواقعُ المعيشُ الشَّاهد على وُقوعِ جميع المحاذيرِ التي تخوَّفها الجمهورُ وزيَّادة، فالأولى الأخذ به، فيُخصَّ به العُمومُ الذي استندَ إليه الحنابلةُ[68].

2 – استدلالهم بحديث أُبَي بن كعب – رضي الله عنه –:

يُمكن أن يُجابَ عنه بمثل ما أجيب عن سابقهِ.

3 – استدلالهم بحديث أبي سَعيد الخدريّ – رضي الله عنه –:

أجيب عنه بما يلي:

أ – لا يتمُّ الاستدلالُ بهذا الحديث؛ لأنَّه في صلاة المفترض بالمُتنفِّلِ وهذا لا نِزاع فيه، وإنَّما النِّزاعُ في صلاةِ المفترضِ بالمفترضِ[69].

ب – ويقول أحمد شاكر: " الرَّجل الذي فاتته الجماعة لعذرٍ، ثمَّ تصدَّق عليه أخوه من نفس الجماعة بالصَّلاة معه – وقد سبقه بالصَّلاة فيها – يشعرُ في داخلهِ كأنَّه مُتَّحِد الجماعة قَلْبًا ورُوحًا، وكأنَّه لم تَفُتْهُ الصَّلاة، وأمَّا النَّاس الذين يجمعون وحدهم بعد جماعة المسلمين فإنَّما يشعرون أنَّهم فريقٌ آخر، خرجوا وحدهم، وصلُّوا وَحْدَهم "[70].

4 – استدلالهم بحديث أبي أُمامة – رضي الله عنه –:

يُمكن أن يُجابَ عنه بمثل ما أجيب عن سابقهِ.

ثانيًا: استدلالهم بالآثار:

1 – المناقشة العامَّة:

يُجاب عن جميع الآثار التي استند إليها القائلون بالاستحبابِ بأنَّها آثار مُتعارضة مع الآثار التي استند إليها القائلون بالكراهة، وعليه يسقطُ الاحتجاجُ بها؛ فليس بعضُها أولى من بعض عند التَّعارُضِ؛ بل لا بدَّ من مُرجِّحٍ آخر.

2 – استدلالهم بأثر أنس بن مالك – رضي الله عنه –:

أجيب عنه: بأنَّ المسجد الذي صلَّى فيه – رضي الله عنه – يُحتملُ أن يكون مسجد طريقٍ، أو سوقٍ، أو شارعٍ؛ ونحوه من المساجد التي لا يُكره فيها التَّكرار بالإجماع، وممَّا يُرجِّحُ هذا الاحتمال ويزيده قوَّة هو تكراره – رضي الله عنه – للأذانِ والإقامة، وتكرارهما لا يجوز عند من جَوَّزَ تكرار الجماعة في مسجد المحِلَّة[71].

3 – استدلالهم بأثر عبد الله بن مسعود رضي الله عنه:

يُجاب عنه: بأنَّه ثبت في أدلَّة القائلين بالكراهة عن عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه –عكس ما ثبت هنا. وعليه؛ فهذا تعارض يسقط الاستدلال به.

ثالثًا: استدلالهم بالقياس:

أجيب عنه: بأنَّ هذا قياس مع الفارق؛ لأنَّه إنَّما اختصَّت الكراهة بمسجد المحِلَّة الذي يقوم عليه الإمامُ الرَّاتبُ لانعدام عِلَّتها في مسجد الطَّريقِ، أو الشَّارعِ، أو السُّوقِ، ونحوهما؛ فإنَّ النَّاسَ فيه سواء، لا اختصاص له بفريقٍ دون فريقٍ[72].

رابعًا: استدلالهم بالمصلحة:

أجيب عنه: بأنَّ ما استدلَّ به الجمهور من المصلحة قد وقع أمثاله كثير عبر صفحات التَّاريخ الإسلاميّ، ووجوده حقيقة لا مفرَّ منها، ولندع أحمد شاكر يحكي لنا صورة من هاذيك الصُّور التي جعلتموها ضربًا من الخيال؛ يقول: " وقد كان من تساهل المسلمين في هذا، وظنِّهم أنَّ إعادة الجماعة في المساجد جائزة مُطلقًا؛ أن فَشَت بدعةٌ مُنكرةٌ في الجوامع العامَّة، مثل الجامع الأزهر، والمسجد المنسوب للحُسَيْن عليه السَّلام وغيرهما بمصر، ومثل غيرهما في بلاد أخرى، فجعلوا في المسجد الواحد إمامَيْنِ راتِبَيْنِ أو أكثر، ففي الجامع الأزهر مثلًا إمامٌ للقبلة القديمة، وإمامٌ للقبلة الجديدة، ونحو ذلك في مسجد الحُسَيْن عليه السَّلام، وقد رأينا فيه أنَّ الشَّافعيَّة لهم إمامٌ يُصلِّي بهم الفجر في الغلَس، والحَنَفِيُّون لهم آخر يُصلِّي الفجر بإسفار، ورأينا كثيرًا من الحنفيِّين من عُلماء وطُلَّاب وغيرهم ينتظرون إمامَهم ليُصلِّيَ بهم الفجر، ولا يُصلُّون مع إمام الشَّافعيِّين والصَّلاة قائمة، والجماعة حاضرة، ورأينا فيهما وفي غيرهما جماعاتٌ تُقامُ مُتعدِّدة في وَقْتٍ واحدٍ، وكلُّهم آثِمون، وهم يحسبون أنَّهم يحسنون صنعًا؛ بل قد بلغَنَا أنَّ هذا المنكر كان في الحرم المكِّيِّ، وأنَّه كان يُصلِّي فيه أئمَّة أربعة، يزعمونهم للمذاهب الأربعة، ولكنَّا لم نَرَ ذلك؛ إذ أنَّنا لم ندرك هذا العهد بمكَّة، وإنَّما حَجَجْنا في عهد الملك عبد العزيز بن عبد الرَّحمان آل سُعود، وسمعنا أنَّه أبطَلَ هذه البدعة، وجمع النَّاسَ في الحرم على إمامٍ واحدٍ راتب، ونرجو أن يُوَفِّقَ الله عُلماء الإسلامِ لإبطال هذه البدعة من جميع المساجد في البُلدان "[73].

المطلب الثَّالث: مناقشة أدلَّة القائلين بالتَّفصيل:

لمَّا كان مُنطلق أصحاب هذا القول هو الجمع بين الأقوال والتَّوفيق بين ظواهر الأدلَّة، وما دار بينها من اعتراضات ومُدافعات؛ فإنَّنا لم نقف بعد مُطاولة في الاستقصاء والتَّحرِّي على مُناقشات وُجِّهت لأصحاب هذا القول.

المبحث الرَّابع: سببُ الخِلاف والقول الرَّاجح:

المطلب الأوَّل: سببُ الخِلاف:

إنَّ سببَ الخِلاف في هذه المسألة هو: تعارُض المصلَحَتَيْنِ[74].

المطلب الثَّانِي: القول الرَّاجح:

بعد نقل الأقوال، وعرض الأدلَّة وتجليَّة المدافعات التي دارت بينهم، نَخْلُصُ إلى ما يلي:

أوَّلًا: لا يوجد دليلٌ صحيحٌ صريحٌ يَنْهى عن تكرار الجماعةِ في المسجدِ.

ثانيًا: لا يوجد دليلٌ صحيحٌ صريحٌ يندبُ تَكرار الجماعةِ في المسجدِ.

ثالثًا: آثار الصَّحابة الكرام رضي الله عنهم جاءت مُتعارضةً في هذا الشَّأن.

رابعًا: إنَّ عامَّة المدافعات التي دارت بين العُلماء في هذه المسألة كانت حول المصلحة، والتَّرجيح بين المصالح والمفاسد، فالذين قالوا بالكراهةِ يرون أنَّ تكرارَ الجماعة في المسجدِ يُفضي إلى التَّهاون بالجماعةِ الأمّ، ونشر الفِتْنَةِ وتَفْريقِ الصَّفِّ، وفتح الباب على مِصْرَاعَيْهِ لأهل البِدع لإحداث الأئمَّة، وذريعة للتَّقليل من شأنهم، وتسهيل الخروج عليهم، بينما يَرَى القائلون بالاستحبابِ أنَّ مصلحة إقامة جماعة ثانيَّة في المسجد هو عَيْنُ الفقهِ والسُّنَّة، ولا يُترك التَّكرار من أجل مَخاوف وَهميَّة لا تكاد توجد على أرض الواقع.

خامسًا: إنَّ الأدلَّة النَّقليَّة والعقليَّة التي عوَّل عليها القائلون بالكراهة والقائلون بالاستحبابِ، وما دار بينهما من رُدُودٍ ومُدافعاتٍ جاءت مُتكافئة، يصعبُ التَّرجيح بينهما.

سادسًا: إنَّ القول الرَّاجحَ في المسألة – حسب نظر الباحث – هو القول الثَّالث القاضي بالتَّفصيل؛ لأنَّه قولٌ يجمع بين الأقوال ويُقارب بين ظواهر الأدلَّة، ويخدم مقاصد الشَّريعة الإسلاميَّة، والقاعدة تقول: " الجمع أولى من التَّرجيح "، و" الإعمال أولى من الإهمال ".

سابعًا: إنَّ القول بالتَّفصيل قد وضع مجموعة من الضَّوابط والقيود حتَّى لا تكون المسألة مثارًا للفتنة، وباعثًا على ارتكاب المحاذير التي تخوَّفها الجماهير من الفُقهاء، ويُمكن إجمال هذه القيود والضَّوابط فيما يلي:

1 – أن لا يكون تَكرار الجماعة في المسجد أمْرًا مُعتادًا عليه؛ يتعاود في كلِّ يومٍ أو مع كلِّ صلاة مفروضةٍ. فإن كان الحال كذلك؛ فإنَّه يُنهى عنه لأنَّه يُفضي إلى المحاذير التي علَّل بها الجمهور القول بالكراهة.

2 – أن لا تشكِّل الجماعة الثَّانية عَدَدًا كبيرًا أو صفوفًا مُتعدِّدةً؛ لأنَّ كثرة عَدَدِها وتتابع صفوفها يُعْطِيها نَوْعًا من القوَّة والنُّفوذِ المبالغ فيه، والذي يوحي بوجود شوكة لها تهدِّد الجماعة الأمّ وتذهب بهَيْبَتِها، وإنَّما يسمحُ بالتَّكرار للعَدَدِ اليَسير كالثَّلاثة والأربعة ونحوها؛ وأصل ذلك فعل أنس بن مالك وعبد الله بن مسعود – رضي الله عنهم –.

3 – أن لا تُصلِّي الجماعة الثَّانية بين يَدَي محراب الإمام، ولا في الصُّفوف الأولى من المسجد على مرأى ومَسْمَع من جماعة المسلمين؛ بل عليها أن تختار زاوية من زوايا المسجد تصلِّي فيها على سبيل الخُفية والاحتشام، احترامًا للجماعة الأصليَّة.

4 – إذا توفَّرت الشُّروط والضَّوابط السَّابقة؛ من مُراعَاة كونها فئة قليلة، في حالةٍ استثنائيَّةٍ غير مُعتادةٍ، على أن تُصلِّيَ في زاويةٍ من زوايا المسْجِدِ لا في صَدْرِهِ بعيدًا عن مَرْأى الجمهور؛ فلا بُدَّ لها زيَّادة على ذلك من أخذ الإذن من الإمام الرَّاتب المسؤول الأوَّل عن

المسجد، فإن أذِن لهم بالصَّلاة أقاموها، وإن كانت الأخرى فلا مَناص من صلاتهم فُرادَى.

5 – كلُّ ما ذكر سابقًا من القيود والضَّوابط هو خاصٌّ بمسجد المدينة أو المحِلَّة؛ ونحوها ممَّا كان له ما يُعرف بالإمام الرَّاتب؛ أمَّا إذا كان عبارة عن مُصلَّى يجتمع فيه أناسٌ غير مُعيَّنين، كأن يكون على قارعة الطَّريق، وما شابه ذلك ممَّا ليس له إمام مُعيَّن ولا جماعة دائمون فيه؛ فهذا لا يدخُل في محلِّ النِّزاع.

الخاتمة

وتضمَّنت أبرز النَّتائج والتَّوصيَّات التي خرجت بها هذه الورقات:

أوَّلًا: نتائج البحث:

من أبرز النَّتائج التي خَلُص إليها هذا البحث:

1 – اختلف العُلماء في القديم والحديث في مسألة:" تكرار الجماعة في المسجد " على ثلاثة أقوال؛ هي: الأوَّل: الكراهة، الثَّاني: الاستحباب، الثَّالث: التَّفصيل؛ وهو القول بالجواز بمجموعة من القيود والضَّوابط.

2 – القول الرَّاجح مسألة تكرار الجماعة في المسجد – حسب نظر الباحث – هو القول الثَّالث القاضي بالتَّفصيل، لجمعهِ بين الأقوال وتقريبهِ بين ظواهر الأدلَّة، وهو الذي تخدمه مقاصد الشَّريعة الإسلاميَّة.

3 – إنَّ الدِّراسات الفِقهيَّة المقارنة من خير السُّبُل وأنجحها في تحقيق التَّقارب بين الأقوال والمذاهب، والتَّخفيف من التَّعصُّب المذموم لاجتهادات الأشخاص.

4 – إنَّ مصطلح " الرَّاجح " من المصطلحات النِّسبيَّة التي تختلف من عالمٍ إلى آخر، فما يراه عالمٌ من العُلماء أنَّه القول الرَّاجح في مسألةٍ من المسائل قد يكون قولاً مرجوحًا عند آخر، ولذلك ينبغي تحقيق المسائل بالنَّظر في الأدلَّة.

5 – إنَّ نسبة الأقوال لجمهور العُلماء؛ ليس دليلاً على أنَّه الحقّ الذي لا يسوغ العمل بخلافه؛ بل إنَّ الحق يتبيَّن بالدَّليل والتَّعليل، وليست الكثرة والعدد دليلاً، فقد يكون الحقُّ أو الرَّاجح بجانب الأقليَّات أو الواحد، وقد يجري الخطأ أو المرجوح بجانب الجمهور أو الأكثريَّة. وعليه؛ فقول الجمهور ليس بالغالب دائمًا.

ثانيًا: التَّوصيَّات:

من أبرز التَّوصيَّات التي خرجت بها هذه الورقات:

1 – العمل على الكتابة في بعض الفُروع الفِقهيَّة المقاربة لهذه المسألة، كمسألة:" **تكرار الجماعة في المساجد الثَّلاثة** "، ومسألة:" **مَنْ صلَّى مُنفردًا ثمَّ وجد جماعة** "، ومسألة:" **إعادة صلاة من صلَّى في جماعة ثمَّ وجد جماعة أخرى في غير المسجد** "، ومسألة:" **صلاة المفترض خلف المُتَنَفِّل** "، وغيرها من المسائل المشابهة لها، التي دار حولها الخِلاف بين الفُقهاء، وكثُر السُّؤال والجِدال حول حُكمها من قِبَل العوام والدَّهماء، ودراستها دراسة فقهيَّة مقارنة للخروج بالقول الرَّاجح فيها، بحسب ما يجرُّ إليه الحديثُ والأثر، ويُمليه جانبُ التَّعليل والنَّظر.

2 – التَّأكيد على ضرورة الكتابة في موضوع:" **حِكمة التَّشريع الإسلاميّ في صلاة الجماعة** "، لردِّ بعض الشُّبهِ التي تثار من حين لآخر حول مشروعيَّة صلاة الجماعة وفوائدها، وتفنيد الأباطيل التي يحاول البعض إلصاقها بالدِّين الإسلاميّ.

3 – التَّأكيد على ضرورة إقامة ملتقيات وطنيَّة وأيَّام دراسيَّة حول موضوع:" **الخِلاف الفقهيّ: مفهومه، أسبابه، آدابه، كيفيَّة استثماره** "، وموضوع:" **الدِّراسات الفقهيَّة المقارنة ودورها الفعَّال في جمع الكلمة وتوحيد الصَّفِّ في الوقت الرَّاهن** ".

قائمة مصادر البحث ومراجعه:

- ابن أبي شَيبة، عبد الله بن محمَّد العبسيّ (ت: 235ه)، المصنَّف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال الحوت، مكتبة الرُّشد، الرّ-ياض، ط1، 1409ه.
- ابن الأعرابيّ، أحمد بن محمَّد البصريّ (ت: 340ه)، معجم ابن الأعرابيّ، تحقيق وتخريج: عبد المحسن الحسينيّ، دار ابن الجوزيّ، المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، ط1، 1997م.
- ابن العربيّ، محمَّد بن عبد الله المعافريّ (ت: 543ه)، أحكام القرآن، اعتنى به: محمَّد عبد القادر عطا، دار الكتب العِلميَّة، بيروت، ط3، 2003م.
- ابن باز، عبد العزيز (ت: 1420ه)، مجموع الفتاوى، اعتنى به: محمَّد الشّويعر، د.ط، د.ت.
- ابن تيميَّة، أحمد بن عبد الحليم الحرَّانيّ (ت: 728ه)، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرَّحمان قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشَّريف، المدينة المنوَّرة، د.ط، 1995م.
- ابن حبَّان، محمَّد بن حبَّان الدَّارميّ (ت: 354ه)، صحيح ابن حبَّان، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، ط1، 1988م.
- ابن حَجَر، أحمد بن علي العَسْقَلانيّ (ت: 852ه)، التَّلخيص الحَبير، دار الكتب العِلميَّة، ط1، 1989م.
- ابن حَجَر، أحمد بن علي العَسقلانيّ (ت: 852ه)، تغليق التَّعليق على صحيح البُخاريّ، تحقيق: سَعيد عبد الرَّحمان القزقيّ، المكتب الإسلاميّ، دار عمار، بيروت، عمان، الأردن، ط1، 1405ه.
- ابن حزم، علي بن أحمد القُرطبيّ (ت: 456ه)، المحلَّى بالآثار، دار الفِكر، د.ط،

د.ت.

- ابن حميد، عبد الحميد بن حميد الكسِّيّ (ت: 249ه)، المنتخب من مسند عبد بن حميد، تحقيق: مُصطفى العدويّ، دار بلنسيَّة للنَّشر والتَّوزيع، ط2، 2002م.
- ابن حنبل، أحمد بن محمَّد الشَّيبانيّ (ت: 241ه)، المسند، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسَّسة الرّسالة، بيروت، ط1، 2001م.
- ابن حيَّان، محمَّد بن يوسف الأندلسيّ (ت: 745ه)، البحر المحيط في التَّفسير، تحقيق: صديقيّ محمَّد جميل، دار الفِكر، د.ط، 1420ه.
- ابن خُزَيمة، محمَّد بن إسحاق السّلميّ (ت: 311ه)، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: محمَّد الأعظميّ، المكتب الإسلاميّ، بيروت، د.ط، د.ت.
- ابن عابِدين، محمَّد أمين بن عمر الدّمشقيّ (ت: 1252ه)، ردّ المحتار على الدّر المختار، دار الفكر، ط2، 1992م.
- ابن عبد البرّ، يوسف بن عبد الله النّمريّ (ت: 463ه)، الاستذكار، تحقيق: سالم عطا، ومحمَّد معوض، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط1، 2000م.
- ابن عُثَيْمِين، محمَّد (ت: 1421ه)، الشَّرح الممتع على زاد المستقنع، دار ابن الجوزيّ، ط1، بدأت

عام: 1422ه، وانتهت عام: 1428ه.

- ابن عُثَيْمِين، محمَّد (ت: 1421ه)، مجموع الفتاوى، اعتنى بها: فهد السّليمان، دار الوطن، دار الثُّريا، الطَّبعة الأخيرة، 1413ه.
- ابن عديّ، الجرجانيّ (ت: 365ه)، الكامل في ضعفاء الرّجال، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتَّاح أبو سنّة، دار الكتب العِلميَّة،

ط1، 1997م.

- ابن قُدامة، عبد الله بن أحمد المقدسيّ (ت: 620ه)، المغني، مكتبة القاهرة، د.ط، 1968م.
- أبو الشَّيخ الأصبهانيّ، عبد الله بن محمَّد الأنصاريّ (ت: 369ه)، ذكر الأقران وروايتهم عن بعضهم بعضًا، تحقيق: مسعد السّعدنيّ، دار الكتب العِلميَّة، لبنان، ط1، 1996م.
- أبو داود، سُليمان بن الأشعث الأزديّ (ت: 275ه)، سنن أبي داود، تحقيق: محمَّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريَّة، صيدا، د.ط، د.ت.
- أبو يعلى الموصليّ، أحمد بن علي التَّميميّ (ت: 307ه)، مسند أبي يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتُّراث، دمشق، ط1، 1984م.
- إسماعيل، موسى بن رابح، الفتاوى الشَّرعيَّة في المسائل الدّ-ينيَّة والدُّنيويَّة على مذهب السَّادة المالكيَّة، دار الإمام مالك، البُلَيْدَة، الجزائر، ط2، 2017م.
- الألبانيّ، محمَّد ناصر الدِّين الأشقوديّ (ت: 1420ه)، تمام المنَّة في التَّعليق على فقه السُّنَّة، دار الرَّاية، الرِّياض، ط5، د.ت.
- الألبانيّ، محمَّد ناصر الدِّين الأشقوديّ (ت: 1420ه)، صحيح الجامع الصَّغير وزيَّاداته، المكتب الإسلاميّ، د.ط، د.ت.
- الألبانيّ، محمَّد ناصر الدِّين الأشقوديّ (ت: 1420ه)، صحيح أبي داود، مؤسَّسة غِراس للنَّشر والتَّوزيع، الكويت، ط1، 2002م.
- الباجيّ، سُليمان بن خلف الأندلسيّ (ت: 474ه)، المنتقى شرح الموطَّأ، مطبعة السَّعادة، مصر، ط1، 1332ه.

- البُخاريّ، محمَّد بن إسماعيل (ت: 256ه)، صحيح البُخاريّ، تحقيق: محمَّد زهير النَّاصر، دار طوق النَّجاة، ط1، 1422ه.
- البزَّار، أحمد بن عمرو العتكيّ (ت: 292ه)، مسند البزَّار، تحقيق: محفوظ الرَّحمان زين الله، وعادل بن سَعد، وصبري عبد الخالق، مكتبة العلوم والحِكم، المدينة المنوَّرة، ط1، بدأت عام: 1988م، وانتهت عام: 2009م.
- البغويّ، الحسين بن مسعود (ت: 516ه)، شرح السُّنَّة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمَّد زُهَير الشَّاويش، المكتب الإسلاميّ، دمشق، بيروت، ط2، 1983م.
- البغويّ، الحسين بن مسعود (ت: 516ه)، معالم التَّنزيل في تفسير القرآن، تحقيق: محمَّد النَّمر، وعُثمان ضميريَّة، سُلَيْمان الحرش، دار طيبة، ط4، 1997م.
- البوصيريّ، أحمد بن أبي بكر الكِنانيّ (ت: 840ه)، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، تحقيق: دار المشكاة للبحث العِلميّ؛ بإشراف: ياسر بن إبراهيم، دار الوطن، الرِّياض، ط1، 1999م.
- البَيْهَقِيّ، أحمد بن الحسين الخراسانيّ (ت: 458ه)، شعب الايمان، تحقيق: عبد العليّ حامد، مكتبة الرُّشد، الرِّياض، بالتَّعاون مع الدَّار السّلفيَّة، بومباي، الهند، ط1، 2003م.
- البَيْهَقِيّ، أحمد بن الحسين الخراسانيّ (ت: 458ه)، السّنن الصَّغير، تحقيق: عبد المعطي قلعجيّ، جامعة الدّراسات الإسلاميَّة، كراتشيّ، ط1، 1989م.
- البَيْهَقِيّ، أحمد بن الحسين الخراسانيّ (ت: 458ه)، السُّنن الكبرى، تحقيق: محمَّد عطا، دار الكتب العِلميَّة، ط3، 2003م.
- البَيْهَقِيّ، أحمد بن الحسين الخراسانيّ (ت: 458ه)، معرفة السُّنن والآثار، تحقيق: عبد

المعطي قلعجيّ، جامعة الدّراسات الإسلاميَّة، كراتشيّ، دار قُتَيْبَة، دمشق، دار الوعيّ، حلب، دار الوفاء، القاهرة، ط1، 1991م.

- التَّبريزيّ، محمَّد بن عبد الله العُمريّ (ت: 741ه)، مُشكاة المصابيح، تحقيق: الألبانيّ، المكتب الإسلاميّ، بيروت، ط3، 1985م.
- التّرمذيّ، محمَّد بن عيسى (ت: 279ه)، سنن التّرمذيّ، تحقي: أحمد شاكر، شركة مصطفى البابي الحلبيّ وأولاده، مصر، د.ط، د.ت.
- التَّهانويّ، ظفر أحمد العُثمانيّ (ت: 1394ه)، إعلاء السُّنن، تحقيق: محمَّد تقي العُثمانيّ، إدارة القرآن والعلوم الإسلاميَّة، باكستان، ط3، 1414ه.
- الحاكم، محمَّد بن عبد الله النَّيسابوريّ (ت: 405ه)، المستدرك على الصَّحيحين، تحقيق: مصطفى عطا، دار الكتب العِلميَّة، ط1، 1990م.
- الدَّارميّ، عبد الله بن عبد الرَّحمان التَّميميّ (ت: 255ه)، سنن الدَّارميّ، تحقيق: حُسَيْن سليم الدَّارانيّ، دار المغنيّ، المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، ط1، 2000م.
- الزَّركشيّ، محمَّد بن عبد الله (ت: 794ه)، البحر المحيط في أصول الفقه، دار الكتبيّ، ط1، 1994م.
- السَّالميّ، كمال، صحيح فقه السُّنَّة وأدلَّته وتوضيح مذاهب الأئمَّة، المكتبة التَّوفيقيَّة، القاهرة، د.ط، 2003م.
- السَّدلان، صالح بن غانم، صلاة الجماعة حُكمها وأحكامها والتَّنبيه على ما يقع فيها من بِدعٍ وأخطاء، دار بلنسيَّة، الرِّياض، المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، ط3، 1416ه.
- السَّرخسيّ، محمَّد بن أحمد (ت: 483ه)، المبسوط، دار المعرفة، بيروت، د.ط، 1993م.

- سماعيّ، محمَّد بن عُمَر الجزائريّ، نظريَّة الاحتيَّاط الفقهيّ دراسة تأصيليَّة تطبيقيَّة، إشراف: محمود صالح جابر، أطروحة دكتوراه، قسم الفقه وأصوله، كلِّيَّة الدِّراسات العُليا، الجامعة الأردنيَّة، 2006م.
- الشَّاشيّ، الهيثم بن كُلَيْب (ت: 335ه)، المسند، تحقيق: محفوظ الرَّحمان زين الله، مكتبة العلوم والحِكم، المدينة المنوَّرة، ط1، 1410ه.
- الشَّافعيّ، محمَّد بن إدريس القرشيّ (ت: 204ه)، الأمّ، دار المعرفة، بيروت، د.ط، 1990م.
- الشَّوكانيّ، محمَّد بن علي اليمنيّ (ت: 1250ه)، نيل الأوطار، تحقيق: عصام الدّين الصبابطيّ، دار الحديث، مصر، ط1، 1993م.
- الصَّنعانيّ، عبد الرَّزَّاق بن إبراهيم الحميريّ (ت: 211ه)، المصنَّف، تحقيق: حبيب الرَّحمان الأعظميّ، المجلس العلميّ، الهند، المكتب الإسلاميّ، بيروت، ط2، 1403ه.
- الضِّيَّاء المقدسيّ، محمَّد بن عبد الواحد (ت: 643ه)، الأحاديث المختارة، تحقيق: عبد الملك بن

دهيش، دار خضر، بيروت، ط3، 2000م.
- الطَّبرانيّ، سليمان بن أحمد اللَّخميّ (ت: 360ه)، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي السّلفيّ، مكتبة ابن تيميَّة، القاهرة، ط2، د.ت.
- الطَّبرانيّ، سُليمان بن أحمد اللَّخميّ (ت: 360ه)، المعجم الأوسط تحقيق: طارق بن محمَّد، وعبد المحسن الحسينيّ، دار الحرَمَيْن، القاهرة، د.ط، د.ت.
- الطَّبرانيّ، سُليمان بن أحمد اللَّخميّ (ت: 360ه)، المعجم الصَّغير، تحقيق: محمَّد

شكور أمرير، المكتب الإسلاميّ، دار عمار، بيروت، ط1، 1985م.

- الطَّيالسيّ، سُلَيْمان بن داود البصريّ (ت: 204ه)، مسند أبي داود الطَّيالسيّ، تحقيق: محمَّد التُّركيّ، دار هجر، مصر، ط1، 1999م.
- علِّيش، محمَّد بن أحمد (ت: 1299ه)، منح الجليل شرح مختصر خليل، دار الفِكر، د.ط، 1989م.
- العوايشة، حَسَن، الموسوعة الفقهيَّة المُيَسَّرة في فقه الكتاب والسُّنَّة المُطَهَّرة، المكتبة الإسلاميَّة، عمان، الأردن، دار ابن حزم، بيروت، ط1، بدأت عام: 1423ه، وانتهت عام: 1429ه.
- العينيّ، محمود بن أحمد الغيتابيّ (ت: 855ه)، البناية شرح الهداية، دار الكتب العِلميَّة، ط1، 2000م.
- العينيّ، محمود بن أحمد الغيتابيّ (ت: 855ه)، عُمدة القاري شرح صحيح البُخاريّ، دار إحياء التُّراث العربيّ، بيروت، د.ط. د.ت.
- الغرياني، الصَّادق، فتاوى وتحقيقات في مسائل فقهيَّة تكثُر الحاجة إليها، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2007م.
- الفسويّ، يعقوب بن سُفيان الفارسيّ (ت: 277ه)، المعرفة والتَّاريخ، تحقيق: أكرم ضيَّاء العمريّ، مؤسَّسة الرِّسالة، ط2، 1981م.
- الفوزان، عبد الله، فقه الدَّليل شرح التَّسهيل، مكتبة الرُّشد، الرّ-ياض، ط2، 2008م.
- الكاسانيّ، علاء الدّين بن مسعود (ت: 587ه)، بدائع الصَّنائع في ترتيب الشَّرائع، دار الكتب العلميَّة، ط2، 1986م.

- اللَّجنة الدَّائمة، فتاوى اللَّجنة الدَّائمة للبحوث العلميَّة والافتاء، اعتنى بها: أحمد الدَّرويش، دار العاصمة، الرّياض، د.ط، د.ت.
- المازريّ، محمَّد بن علي التَّميميّ (ت: 536ه)، شرح التَّلقين، تحقيق: محمَّد المختار السّلاميّ، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط1، 2008م.
- مالك، مالك بن أنس الأصبحيّ (ت: 179ه)، المُدوَّنة الكبرى، دار الكتب العِلميَّة، ط1، 1994م.
- الماورديّ، علي بن محمَّد البصريّ (ت: 450ه)، الحاوي الكبير، تحقيق: علي معوض، وعادل عبد الموجود، دار الكتب العِلميَّة، بيروت، ط1، 1999م.
- المتَّقيّ الهِنديّ، علي بن حُسام الدِّين الشَّاذليّ (ت: 975ه)، كنز العمَّال في سُنن الأقوال والأفعال، تحقيق: بكري حيانيّ، صفوة السّقا، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، ط5، 1981م.
- المخلّص، محمَّد بن عبد الرَّحمان البغداديّ (ت: 393ه)، المخلّصيَّات وأجزاء أخرى لأبي طاهر المخلّص، تحقيق: نبيل جرار، وزارة الأوقاف والشُّؤون الإسلاميَّة، قطر، ط1، 2008م.
- مسلم، مسلم بن الحجَّاج النَّيسابوريّ (ت: 261ه)، صحيح مسلم، تحقيق: محمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التُّراث العربيّ، د.ط، د.ت.
- المطلق، عبد الله، والطَّيَّار، عبد الله، والموسى، محمَّد، الفقه الميسَّر، مدار الوطن، الرِّياض، ط2، بدأت عام: 2011م، وانتهت عام: 2012م.
- المنذريّ، عبد العظيم بن عبد القويّ (ت: 656ه)، التَّرغيب والتَّرهيب من الحديث الشَّريف، تحقيق: إبراهيم شمس، دار الكتب العِلميَّة، بيروت، ط1، 1417ه.

- النّسائيّ، أحمد بن شعيب الخراسانيّ (ت: 303ه)، السُّنن الكبرى، تحقيق: حسَن شلبيّ، مؤسَّسة الرّسالة، بيروت، ط1، 2001م.
- النَّملة، عبد الكريم (ت: 1435ه)، تيسير مسائل الفقه، مكتبة الرُّشد، الرّياض، ط1، 2005م.
- النَّوويّ، يحيى بن شَرَف (ت: 676ه)، المجموع شرح المهذَّب، دار الفِكر، د.ط، د.ت.
- هندو، محمَّد، مُحتكمات الخِلاف الفقهيّ من خِلال القواعد والمقاصِد الشَّرعيَّة، إشراف: عبَّاس أحمد الباز، رسالة ماجستير، قسم الفقه وأصوله، كلِّيَّة الدِّراسات العُليا، الجامعة الأردنيَّة، 2008م.
- الهيثميّ، علي بن أبي بكر (ت: 807ه)، مجمع الزَّوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام الدّين القدسيّ، مكتبة القدسيّ، القاهرة، د.ط، 1994م.

الهوامش:

[1]- سورة البقرة، الآية/43.

[2]- ينظر: مالك بن أنس الأصبحيّ، المدوَّنة الكبرى، (دار الكتب العِلميَّة، ط1، 1994م)، (181/1)، يوسف بن عبد الله بن عبد البرّ، الاستذكار، (تحقيق: سالم عطا، ومحمَّد معوَّض، دار الكتب العِلميَّة، ط1، 2000م)، (395/1)، عبد الله بن أحمد بن قدامة، المغنيّ، (مكتبة القاهرة، د.ط، 1968م)، (133/2)، محمود بن أحمد العينيّ، عمدة القاري شرح صحيح البُخاريّ، (دار إحياء التُّراث العربيّ، بيروت، د.ط، د.ت)، (165/5)، محمود بن أحمد العينيّ، البِناية شرح الهِداية، (دار الكتب العِلميَّة، بيروت، ط1، 2000م)، (580/2)، محمَّد بن علي الشَّوكانيّ، نيل الأوطار، (تحقيق: عصام الدِّين الصّبابطيّ، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1993م)، (180/3).

[3]- ينظر: محمَّد بن أحمد السَّرخسيّ، المبسوط، (دار المعرفة، بيروت، د.ط، 1993م)، (135/1 - 136)، علاء الدِّين بن مسعود الكاسانيّ، بدائع الصَّنائع في ترتيب الشَّرائع، (دار الكتب العِلميَّة، بيروت، ط2، 1986م)، (153/1)، العينيّ، عمدة القاري، (165/5)، العينيّ، البِناية، (580/2).

[4]- ينظر: الإمام مالك، المدوَّنة الكبرى، (181/1)، سُلَيْمان بن خَلَف الباجيّ، المنتقى شرح الموطَّأ، (مطبعة السَّعادة، مصر، ط1، 1332ه)، (137/1)، محمَّد بن أحمد عِلِّيش، منح الجليل، (دار الفِكر، د.ط، 1989م)، (368/1).

[5]- ينظر: محمَّد بن إدريس الشَّافعيّ، الأمّ، (دار المعرفة، بيروت، د.ط، 1990م)، (180/1)، علي بن محمَّد الماورديّ، الحاوي الكبير، (تحقيق: علي عوض، وعادل عبد الموجود، دار الكتب العِلميَّة، بيروت، ط1، 1999م)، (303/2)، يحيى بن شرف النَّوويّ، المجموع، (دار الفِكر، بيروت، د.ط، د.ت)، (222/4).

[6]- ينظر: محمَّد ناصر الدِّين الألبانيّ، تمام المنَّة في التَّعليق على فقهِ السُّنَّة، (دار الرَّاية، الرِّياض، ط5، د.ت)، (ص/155).

[7]- ينظر: محمَّد بن عيسى التِّرمذيّ، سنن التِّرمذيّ، (تحقيق: أحمد شاكر، شركة مُصطفى البابي الحلبيّ وأولاده، مصر، د.ط، د.ت)، أبواب: الصَّلاة، باب: ما جاء في الجماعة في المسجد قد صُلِّيَ فيه مرَّة، رقم (220)، (431/1)؛ بالهامش.

[8]- ينظر: الصَّادق بن عبد الرَّحمان الغريانيّ، فتاوى وتحقيقات في مسائل فِقهيَّة تكثُر الحاجة إليها، (دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2007م)، (ص/31).

[9]- ينظر: حُسَيْن بن عودة العوايشة، الموسوعة الفقهيَّة الميسَّرة في فقه الكتاب والسُّنَّة المطهَّرة، (المكتبة الإسلاميَّة، عمان، دار ابن حزم، بيروت، ط1، بدأت عام: 1423ه، وانتهت عام: 1429ه)، (252/2).

[10]- ينظر: محمَّد بن عُمر سماعيّ، نظريَّة الاحتيَّاط الفقهيّ دراسة تأصيليَّة تطبيقيَّة، (إشراف: محمود صالح جابر، أطروحة دكتوراه، قسم الفقه وأصوله، كليَّة الدِّراسات العُليا، الجامعة الأردنيَّة، 2006م)، (ص/349 - 350).

[11]- ينظر: محمَّد هندو، مُحتكمات الخِلاف الفِقهيّ من خِلال القواعد والمقاصِد الشَّرعيَّة، (إشراف: عبَّاس أحمد الباز، رسالة ماجستير، قسم الفقه وأصوله، كليَّة الدِّراسات العُليا، الجامعة الأردنيَّة، 2008م)، (ص/311).

[12]– ينظر: موسى بن رابح إسماعيل، الفتاوى الشَّرعيَّة في المسائل الدِّينيَّة والدُّنيويَّة على مذهب السَّادة المالكيَّة، (دار الإمام مالك، البُلَيْدة، الجزائر، ط2، 2017م)، (1/231).

[13]– ينظر: عبد الله بن محمَّد بن أبي شيبة، المصنَّف في الأحاديث والآثار، (تحقيق: كمال الحوت، مكتبة الرُّشد، الرِّياض، ط1، 1409ه)، باب: في القوم يجيئون إلى المسجد وقد صُلِّيَ فيه، من قال: لا بأس أن يجمعوا، رقم (7099) إلى رقم (7105)، (2/112)، ابن عبد البرّ، الاستذكار، (1/395)، ابن قدامة، المغنيّ، (2/133)، العينيّ، عمدة القاري، (5/165)، العينيّ، البِناية، (2/580)، الشَّوكانيّ، نيل الأوطار، (3/180).

[14]– ينظر : محمَّد بن علي المازريّ، شرح التَّلقين، (تحقيق: محمَّد المختار السّلاميّ، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط1، 2008م)، (1/714).

[15]– ينظر: النَّوويّ، المجموع، (4/222).

[16]– ينظر: ابن قدامة، المغنيّ، (2/133).

[17]– ينظر: علي بن أحمد بن حزم، المحلَّى بالآثار، (دار الفِكر، بيروت، د.ط، د.ت)، (3/155).

[18]– ينظر: اللَّجنة الدَّائمة، فتاوى اللَّجنة الدَّائمة للبُحوث العِلميَّة والإفتاء، (اعتنى بها: أحمد الدَّويش، دار العاصِمة، الرِّياض، د.ط، د.ت)، رقم (2583)، (7/309 – 311).

[19]– ينظر: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، مجموع الفتاوى، (اعتنى بها: محمَّد الشّويعر، د.د، د.ط، د.ت)، (12/170).

[20]– ينظر: محمَّد بن صالح بن عُثَيْمين، مجموع الفتاوى، (اعتنى بها: فهد السُّلَيْمان، دار الوطن، دار الثُّريَّا، الطَّبعة الأخيرة، 1413ه)، رقم (955)، (15/83 – 85)، محمَّد بن صالح بن عُثَيْمين، الشَّرح الممتع على زاد المستقنع، (دار ابن الجوزيّ، المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، ط1، بدأت عام: 1422ه، وانتهت عام: 1428ه)، (4/161 – 162).

[21]– ينظر: عبد الكريم بن علي النَّملة، تيسير مسائل الفقهِ، (مكتبة الرُّشد، الرِّياض، ط1، 2005م)، (1/597).

[22]– ينظر: صالح بن غانم السَّدلان، صلاة الجماعة حُكمها وأحكامها والتَّنبيه على ما يقع فيها من بدع وأخطاء، (دار بلنسيَّة، الرِّياض، ط3، 1416ه)، (ص/101).

[23]- ينظر: عبد الله بن محمَّد المطلق، عبد الله بن محمَّد الطَّيَّار، محمَّد بن إبراهيم الموسى، الفقه الميسَّر، (مدار الوطن، الرِّياض، د.ط، بدأت عام: 2011م، وانتهت عام: 2012م)، (378/1).

[24]- ينظر: الكاساني، بدائع الصَّنائع، (153/1)، العينيّ، البِناية، (580/2).

[25]- ينظر: العينيّ، البناية، (581/2).

[26]- ينظر: أحمد بن عبد الحليم بن تيميَّة، مجموع الفتاوى، (تحقيق: عبد الرَّحمان بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشَّريف، المدينة المنوَّرة، د.ط، 1995م)، (258/23).

[27]- ينظر: عبد الله بن صالح الفوزان، فقه الدَّليل شرح التَّسهيل، (مكتبة الرُّشد، الرِّياض، ط2، 2008م)، (61/2 - 63).

[28]- ينظر: كمال بن السَّيِّد السَّالميّ، صحيح فقه السُّنَّة وأدلَّته، (المكتبة التَّوفيقيَّة، القاهرة، د.ط، 2003م)، (561/1 - 562).

[29]- سورة التوبة، الآية/107.

[30]- **بل ذهب الجمهور إلى ما ذهب إليه مالك كما مرَّ معنا في حِكاية الأقوال في هذه المسألة.**

[31]- **يعني: خَفِيَ هذا الحكم الذي دلَّت عليه الآية على جمهور العُلماء القائلين بالكراهة، فاستدلُّوا بالأحاديث والآثار، وخَفِيَت عليهم هذه الآية الكريمة.**

[32]- ينظر: محمَّد بن عبد الله بن العربيّ، أحكام القرآن، (اعتنى به: محمَّد عطا، دار الكتب العِلميَّة، بيروت، ط3، 2003م)، (582/2).

[33]- سُلَيْمان بن أحمد الطَّبرانيّ، المعجم الأوسط، (تحقيق: طارق بن محمَّد، وعبد المحسن الحسينيّ، دار الحرمين، القاهرة، د.ط، د.ت)، رقم (4601)، (35/5)؛ وقال: " **لم يَرْوِ هذا الحديثَ عن خالد الحَذاء إلَّا أبو مُطيع مُعاوية بن يحيى، ولا يُروى عن أبي بكرة إلَّا بهذا الاسناد** "، ابن عديّ الجرجانيّ، الكامل في ضعفاء الرِّجال، (تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمَّد معوض، وشارك في تحقيقه: عبد الفتَّاح أبو سنَّة، دار الكتب العِلميَّة، ط1، 1997م)، (141/8 - 142)، علي بن أبي بكر الهيثميّ، مجمع الزَّوائد ومنبع الفوائد، (تحقيق: حسام الدِين القدسيّ، مكتبة القدسيّ، القاهرة، د.ط، 1994م)، كتاب: الصَّلاة، باب: فيمن جاء إلى المسجد فوجد النَّاسَ قد صَلُّوا، رقم (2177)، (45/2)؛ وقال: " **رواه الطَّبرانيّ في الكبير والأوسط ورجاله ثِقات** ". **والحديث حسَّنه الألبانيّ**، ينظر: الألبانيّ، تمام المنَّة، (ص/155).

[34]– ينظر: محمَّد أمين بن عمر بن عابدين، ردّ المحتار، (دار الفِكر، بيروت، ط2، 1992م)، (553/1)، ظفر أحمد التّهانويّ، إعلاء السُّنن، (أشرف على طِباعته: فهيم أشرف نور أحمد، إدارة القرآن والعُلوم الإسلاميَّة، باكستان، ط3، 1414ه)، (284/4)، سماعيّ، نظريَّة الاحتيَّاط الفقهيّ، (ص/349).

[35]– محمَّد بن إسماعيل البخاريّ، صحيح البُخاريّ، (تحقيق: محمَّد زهير النَّاصر، دار طوق النَّجاة، ط1، 1422ه)، كتاب: الصَّلاة، باب: وجوب صلاة الجماعة، رقم (644)، (131/1)، مسلم بن الحجَّاج القشيريّ، صحيح مسلم، (تحقيق: محمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التُّراث العربيّ، بيروت، د.ط، د.ت)، كتاب: الصَّلاة، باب: الذين يتخلَّفون عن صلاة الجماعة والجمعة، رقم (651)، (451/1).

[36]– ينظر: التَّهانويّ، إعلاء السُّنن، (278/4).

[37]– أحمد بن محمَّد بن حنبل، المسند، (تحقيق: شعيب الأرناؤوط وجماعة، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، ط1، 2001م)، مسند أبي هريرة رضي الله عنه، رقم (8947)، (509/14)؛ وقال مُحقِّقوه: " **إسناده حَسَن** "، عبد الحميد بن حميد، المنتخب من مسند عبد بن حميد، (تحقيق: مُصطفى العدويّ، دار بلنسيَّة، ط2، 2002م)، من مسند أبي هريرة رضي الله عنه، رقم (1453)، (350/2)؛ وقال مُحقِّقه: " **إسناده ضعيف** "، أبو داود سُلَيْمان بن الأشعث، سنن أبي داود، (تحقيق: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، المكتبة العصريَّة، صيدا، د.ط، د.ت)، كتاب: الصَّلاة، باب: فيمن خرج يريد الصَّلاة فسُبِقَ بها، رقم (564)، (154/1)، أحمد بن عمرو البزَّار، مسند البزَّار، (تحقيق: محفوظ الرَّحمان زين الله، وعادل بن سَعد، وصبري عبد الخالق الشَّافعيّ، مكتبة العلوم والحِكم، المدينة المنوَّرة، ط1، بدأت عام: 1988م، وانتهت عام: 2009م)، (11/15)؛ وقال: " **وهذا الحديث لا نعلمُه يُروى عن النَّبيّ صلى الله عليه وسلم إلَّا من هذا الوجه بهذا الاسناد** "، محمَّد بن عبد الله الحاكم، المستدرك، (تحقيق: مُصطفى عطا، دار الكتب العِلميَّة، بيروت، ط1، 1990م)، ومن كتاب الإمامة وصلاة الجماعة، رقم (754)، (327/1)؛ وقال: " **هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط مُسلم ولم يُخرِّجاه** "، أحمد بن الحُسَين البيهقيّ، شعب الإيمان، (تحقيق: عبد العليّ حامد، مكتبة الرُّشد، الرِّياض، بالتَّعاون مع الدَّار السّلفيَّة، الهند، ط1، 2003م)، باب: فضل المشي إلى المساجد، رقم (2634)، (357/4)، أحمد بن الحُسَين البيهقيّ، السُّنن الصّغير، (تحقيق: عبد المعطي قلعجيّ، جامعة الدِّراسات الإسلاميَّة، باكستان، ط1، 1410ه)، كتاب: الصَّلاة، باب: من خرج يُريد الصَّلاةَ فسُبِقَ بها، رقم (549)، (213/1)، أحمد بن الحُسَين البيهقيّ، السُّنن الكبرى، (تحقيق: محمَّد عطا، دار الكتب العِلميَّة، بيروت، ط3، 2003م)، كتاب: الصَّلاة، باب: من خرج يُريد الصَّلاةَ فسُبِقَ

بها، رقم (5010)، (98/3)، الحُسَين بن مسعود البغويّ، شرح السُّنَّة، (تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمَّد زُهَير الشَّاويش، المكتب الإسلاميّ، دمشق، بيروت، ط2، 1983م)، كتاب: الصَّلاة، باب: فضل صلاة الجماعة، رقم (789)، (342/3). **والحديث صحيح**. ينظر: علي بن حُسام الدِّين المتَّقي الهِنديّ، كنز العمَّال في سنن الأقوال والأفعال، (تحقيق: بكري حيانيّ، صفوة السّقا، مؤسَّسة الرِّسالة، ط5، 1981م)، رقم (20252)، (560/7)، محمَّد بن عبد الله التَّبريزيّ، مشكاة المصابيح، (تحقيق: الألبانيّ، المكتب الإسلاميّ، بيروت، ط3، 1985م)، رقم (1145)، (359/1)، محمَّد ناصر الدِّين الألبانيّ، صحيح أبي داود، (مؤسَّسة غِراس، الكويت، ط1، 2002م)، رقم (573)، (99/3).

38– ينظر: سماعيّ، نظريَّة الاحتيَّاط، (ص/351).

39– عبد الرَّزَّاق بن إبراهيم الصَّنعانيّ، المصنَّف، (تحقيق: حبيب الرَّحمان الأعظميّ، المجلس العِلميّ، الهند، المكتب الإسلاميّ، بيروت، ط2، 1403ه)، باب: الرَّجل يؤُمُّ الرَّجلين والمرأة، رقم (3883)، (408/2)، سُلَيْمان بن أحمد الطَّبرانيّ، المعجم الكبير، (تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السّلفيّ، مكتبة ابن تيميَّة، القاهرة، ط2، د.ت)، رقم (9380)، (276/9).

40– ابن أبي شيبة، المصنَّف، باب: من قال يُصلُّون فُرادى ولا يجمعون، رقم (7111)، (113/2).

41– ينظر: الشَّافعيّ، الأمّ، (181/1).

42– ينظر: سماعيّ، نظريَّة الاحتيَّاط الفقهيّ، (ص/350)، هندو، مُحتكمات الخِلاف الفقهيّ، (ص/311).

43– مالك، المدوَّنة الكبرى، (181/1). قال التّهانويّ: " **ورجاله ثِقاتٌ** ". التَّهانويّ، إعلاء السُّنن، (280/4).

44– ينظر: التّهانويّ، إعلاء السُّنن، (281/4).

45– ينظر: السَّرخسيّ، المبسوط، (135/1 – 136)، الكاساني، بدائع الصَّنائع، (153/1)، المازريّ، شرح التَّلقين، (714/1)، الشَّافعيّ، الأمّ، (180/1)، ابن قدامة، المغني، (133/2).

46– ينظر: محمَّد بن عبد الله الزَّركشيّ، البحر المحيط في أصول الفقه، (دار الكتبيّ، ط1، 1994م)، (94/8).

47– ينظر: الباجيّ، المنتقى، (137/1)، المازريّ، شرح التَّلقين، (714/1).

48– ينظر: سماعيّ، نظريَّة الاحتيَّاط الفقهيّ، (ص/351).

49– ينظر: الشَّافعيّ، الأمّ، (180/1)، المازريّ، شرح التَّلقين، (714/1)، ابن قدامة، المغني، (133/2)، النَّملة، تيسير مسائل الفقه، (597/1)، الفوزان، فقه الدَّليل، (62/2).

[50]- البخاريّ، صحيح البُخاريّ، كتاب: الجماعة والإمامة، باب: فضل صلاة الجماعة، رقم (645)، (131/1)، مسلم، صحيح مسلم، كتاب: المساجد ومواضع الصَّلاة، باب: فضل صلاة الجماعة وبيان التَّشديد في التَّخلُّف عنها، رقم (649)، (450/1).

[51]- ينظر: ابن قدامة، المغني، (133/2)، العينيّ، عمدة القاري، (165/5).

[52]- سُلَيْمان بن داود الطّيالسيّ، مسند أبي داود الطّيالسيّ، (تحقيق: محمَّد التّركيّ، دار هجر، مصر، ط1، 1999م)، أحاديث أبي بن كعب رحمه الله، رقم (556)، (449/1)، أحمد بن حنبل، المسند، حديث أبي بصير العبدي وابنه عبد الله بن أبي بصير عن أُبَيّ بن كعب، رقم (21265)، (188/35)؛ وقال مُحقِّقوه:" **حديثٌ حسنٌ** "، أبو داود، سنن أبي داود، كتاب: الصَّلاة، باب: في فضل صلاة الجماعة، رقم (554)، (151/1)، يعقوب بن سُفيان الفسويّ، المعرفة والتَّاريخ، (تحقيق: أكرم ضيَّاء العُمريّ، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، ط2، 1981م)، منصور بن المُعْتَمِر، (641/2)، أحمد بن شُعَيْب النَّسائيّ، السُّنن الكبرى، (تحقيق: حسَن شلبيّ، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، ط1، 2001م)، كتاب: الصَّلاة، باب: الجماعة إذا كانوا اثنين، رقم (919)، (444/1)، محمَّد بن إسحاق بن خُزَيْمة، صحيح ابن خُزَيْمة، (تحقيق: محمَّد الأعظميّ، المكتب الإسلاميّ، بيروت، د.ط، د.ت)، باب: ذكر البيان أنَّ ما كثُر من العدَد في الصَّلاة جماعة كانت الصَّلاة أفضل، رقم (1476)، (366/2)؛ وقال مُحقِّقه:" **إسناده صحيح** "، الهَيْثَم بن كُلَيْب الشَّاشيّ، المسند، (تحقيق: محفوظ الرَّحمان زين الله، مكتبة العلوم والحِكم، المدينة المنوَّرة، ط1، 1410ه)، رقم (1506)، (378/3)، أحمد بن محمَّد بن الأعرابيّ، معجم ابن الأعرابيّ، (تحقيق: عبد المحسن الحسنيّ، دار ابن الجوزيّ، المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، ط1، 1997م)، رقم (2003)، (942/3)، محمَّد بن حبَّان، صحيح ابن حبَّان، (تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، ط1، 1988م)، ذكر البيان بأنَّ المأمومين كلَّما كثروا كان ذلك أحبَّ إلى الله عزَّ وجلَّ، رقم (2056)، (405/5)، الطَّبرانيّ، المعجم الأوسط، رقم (1734)، (231/2)، عبد الله بن محمَّد الأصبهانيّ، ذكر الأقران وروايتهم عن بعضهم بعضًا، (تحقيق: مسعد السّعدنيّ، دار الكتب العِلميَّة، بيروت، ط1، 1996م)، أيُّوب السّختيانيّ عن شعبة بن الحجَّاج، رقم (411)، (ص/111)، محمَّد بن عبد الرَّحمان المُخلِّص، المخلصيَّات وأجزاء أخرى لأبي طاهر المخلِّص، (تحقيق: نبيل جرَّار، وزارة الأوقاف والشُّؤون الإسلاميَّة، قطر، ط1، 2008م)، رقم (1845)، (400/2)، الحاكم، المستدرك، حديث عبد الرَّحمان بن مهدي، رقم (904)، (375/1)، البيهقيّ، شعب الإيمان، فضل الصَّلوات الخمس في الجماعة، رقم

(2601)، (339/4)، البيهقيّ، السّنن الصَّغير، كتاب: الصَّلاة، باب: فضل الصَّلاة بالجماعة، رقم (477)، (186/1)، البيهقيّ، السُّنن الكبرى، كتاب: الصَّلاة، باب: ما جاء في فضل صلاة الجماعة، رقم (4964)، (86/3)، محمَّد بن عبد الواحد المقدسيّ، الأحاديث المختارة، (تحقيق: عبد الملك دهيش، دار خضر، بيروت، ط3، 2000م)، عبد الله بن أُبَي بن كعب عن أبيه، رقم (1197)، (399/3 – 400)، عبد العظيم بن عبد القوي المنذريّ، التَّرغيب والتَّرهيب، (تحقيق: إبراهيم شمس، دار الكتب العِلميَّة، بيروت، ط1، 1417ه)، كتاب: الصَّلاة، باب: التَّرغيب في كثرة الجماعة، رقم (596)، (161/1)؛ وقال:" **رواه أحمد وأبو داود والنّسائيّ وابن خُزَيْمة وابن حبَّان في صحيحيهما والحاكم، وقد جزم يحيى بن معين والذّهليّ بصحَّة هذا الحديث** ". **والحديث صحَّحه ابن السَّكن والعُقَيْليّ والحاكم والألبانيّ**. ينظر: أحمد بن علي بن حجر، التَّلخيص الحبير، (دار الكتب العِلميَّة، بيروت، ط1، 1989م)، كتاب: الصَّلاة، رقم (554)، (65/2)، محمَّد ناصر الدِّين الألبانيّ، صحيح أبي داود، رقم (563)، (74/3)، الألبانيّ، صحيح الجامع الصَّغير، رقم (2242)، (446/1).

[53]– ينظر: ابن عُثَيْمين، الشَّرح الممتع، (162/4).

[54]– أحمد بن حنبل، المسند، مسند أبي سَعيد الخدريّ رضي الله عنه، رقم (11613)، (158/18)؛ وقال مُحقِّقوه:" **إسناده صحيحٌ** "، عبد الله بن عبد الرَّحمان الدَّارميّ، سنن الدَّارميّ، (تحقيق: حسين الدَّارانيّ، دار المغني، المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، ط1، 2000م)، باب: في صلاة الجماعة في مسجد قد صلَّى فيه مرَّة، رقم (1408)، (863/2)؛ وقال مُحقِّقه:" **إسناده صحيح** "، أبو داود، سنن أبي داود، كتاب: الصَّلاة، باب: في الجمع في المسجد مرَّتَيْن، رقم (574)، (157/1)، ابن حبَّان، صحيح ابن حبَّان، ذكر الخبر الدَّال على أنَّ الزَّجر لم يُرد به إلَّا الفريضة التي يعيد الإنسانُ إيَّاها ثانيًا بعينها دون من نَوَى في إعادته التَّطوُّع، رقم (2397)، (157/6)، الطَّبرانيّ، المعجم الأوسط، رقم (2174)، (343/2)، سُلَيْمان بن أحمد الطَّبرانيّ، المعجم الصَّغير، (تحقيق: محمَّد شكور أمرير، المكتب الإسلاميّ، دار عمَّار، بيروت، ط1، 1985م)، رقم (606)، (363/1)، الحاكم، المستدرك، ومن كتاب الإمامة وصلاة الجماعة، رقم (758)، (328/1)؛ وقال:" **هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط مسلم ولم يُخرِّجاه، سُلَيْمان بن سُحَيْم قد احتجَّ به مسلمٌ، وبأبي المتوكّل، وهذا الحديثُ أصلٌ في إقامة الجماعة في المساجد مرَّتَيْن** "، البيهقيّ، السّنن الصَّغير، كتاب: الصَّلاة، باب: من استحبَّ أن يُصلَّى معه وكان قد صلَّى، رقم (550)، (213/1)، البيهقيّ، السُّنن الكبرى، كتاب: الصَّلاة، باب: من أعادها وإن صلَّاها في

جماعة، رقم (5007)، (97/3)، أحمد بن الحُسَيْن البيهقيّ، معرفة السُّنن والآثار، (تحقيق: عبد المعطي قلعجيّ، جامعة الدِّراسات الإسلاميَّة، باكستان، دار قُتَيْبَة، دمشق، دار الوعيّ، حلب، دار الوفاء، القاهرة، ط1، 1991م)، كتاب: الصَّلاة، باب: من كَرِهَ إقامة الجماعة في مسجدٍ قد أقام فيه الإمامُ الجماعة إذا كان فيها تفرُّق الكلمة، رقم (5628)، (115/4)، البغويّ، شرح السُّنَّة، كتاب: الصَّلاة، باب: من صلَّى مرَّة ثمَّ أمَّ قومًا في تلك الصَّلاة، رقم (859)، (436/3). **والحديث صحيح**. ينظر: الألبانيّ، صحيح أبي داود، رقم (589)، (116/3)، الألبانيّ، صحيح الجامع الصَّغير، رقم (2652)، (517/1 – 518).

[55]– ينظر: البغويّ، شرح السُّنَّة، كتاب: الصَّلاة، باب: من صلَّى مرَّة ثمَّ أمَّ قومًا في تلك الصَّلاة، رقم (859)، (437/3)، ابن عُثَيْمين، الشَّرح الممتع، (162/4).

[56]– أحمد بن حنبل، المسند، حديث أبي أُمامة الباهليّ، رقم (22189)، (526/36)؛ وقال مُحقِّقوه:" **صحيح لغيره، وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًا** "، الطَّبرانيّ، المعجم الكبير، رقم (7857)، (212/8)، أحمد بن أبي بكر البوصيريّ، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، (تحقيق: دار المشكاة للبحث العلميّ؛ بإشراف: ياسر بن إبراهيم، دار الوطن، الرِّياض، ط1، 1999م)، رقم (1202)، (137/2).

[57]– ينظر: النَّملة، تيسير مسائل الفقه، (597/1).

[58]– البُخاريّ، صحيح البُخاريّ، كتاب: الصَّلاة، باب: فضل صلاة الجماعة، (131/1)؛ **رواه البُخاريُّ مُعلَّقًا، ووَصَله أبو يعلى في مسنده؛ من طريق: حمَّاد بن زيد، عن الجعد أبي عُثمان، قال:" مَرَّ بِنَا أَنَسُ بنُ مَالِكٍ فِي مَسْجِدِ بَنِي ثَعْلَبَةَ؛ فَقَالَ: أَصَلَّيْتُمْ؟ قَالَ: قُلْنَا: نَعَمْ، وَذَاكَ صَلَاةَ الصُّبْحِ، فَأَمَرَ رَجُلًا فَأَذَّنَ وَأَقَامَ ثُمَّ صَلَّى بِأَصْحَابِهِ "**، أحمد بن علي الموصليّ، مسند أبي يعلى، (تحقيق: حُسَين أسد، دار المأمون للتُّراث، دمشق، ط1، 1984م)، سعيد بن سِنان عن أنس بن مالك رضي الله عنه، رقم (4355)، (315/7)؛ وقال مُحقِّقه:" **إسناده صحيحٌ** "، **وأخرجه موصولًا:** الصَّنعانيّ، المصنَّف، باب: الرَّجل والرَّجلان يدخلان المسجد، رقم (3417)، (291/2)، ابن أبي شيبة، المصنَّف، باب: في القوم يجيئون إلى المسجد وقد صُلِّيَ فيه، من قال: لا بأس أن يجمعوا، رقم (7094)، (111/2). قال ابن حجر:" **هذا إسنادٌ صحيحٌ موقوفٌ** ". أحمد بن علي بن حجر، تغليق التَّعليق على صحيح البُخاريّ، (تحقيق: سعيد عبد الرَّحمان القزقيّ، المكتب الإسلاميّ، دار عمار، عمان، ط1، 1405ه)، باب: فضل صلاة الجماعة، (277/2).

[59]– ابن أبي شيبة، المصنَّف، باب: في القوم يجيئون إلى المسجد وقد صُلِّيَ فيه، من قال: لا بأس أن يجمعوا، رقم (7107)، (112/2). **وإسناده صحيحٌ**. ينظر: الفوزان، فقه الدَّليل، (63/2)؛ الهامش رقم (03).

[60]– ينظر: الفوزان، فقه الدَّليل، (63/2).

[61]– ينظر: ابن قدامة، المغني، (133/2)، النَّوويّ، المجموع، (222/4).

[62]– ينظر: النَّملة، تيسير مسائل الفقه، (597/1).

[63]– ينظر: الكاسانيّ، بدائع الصَّنائع، (153/1)، ابن تيميَّة، مجموع الفتاوى، (258/23)، العينيّ، البِناية، (580/2)، الفوزان، فقه الدَّليل، (61/2)، السَّالميّ، صحيح فقه السُّنَّة، (562/1).

[64]– ينظر: الحُسَيْن بن مسعود البغويّ، معالم التَّنزيل في تفسير القرآن، (تحقيق: محمَّد النَّمر، وعُثمان ضميريَّة، وسُلَيْمان الحرش، دار طيبة، ط4، 1997م)، (387/2)، محمَّد بن يوسف بن حيَّان، البحر المحيط في التَّفسير، (تحقيق: صديقي جميل، دار الفِكر، بيروت، د.ط، 1420ه)، (502/5 - 503).

[65]– ينظر: التّهانويّ، إعلاء السُّنن، (284/4).

[66]– ينظر: التّهانويّ، إعلاء السُّنن، (284/4).

[67]– ينظر: سماعيّ، نظريَّة الاحتيَّاط الفقهيّ، (ص/350).

[68]– ينظر: هندو، مُحتكمات الخِلاف الفقهيّ، (ص/311).

[69]– ينظر: التّهانويّ، إعلاء السُّنن، (280/4).

[70]– محمَّد بن عيسى التّرمذيّ، سنن التّرمذيّ، (تحقي: أحمد شاكر، شركة مُصطفى البابي الحلبيّ وأولاده، مصر، د.ط، د.ت)، أبواب: الصَّلاة، باب: ما جاء في الجماعة في مسجدٍ قد صُلِّيَ فيه مرَّة، رقم (220)، (431/1 – 432)؛ بالهامش.

[71]– ينظر: التّهانويّ، إعلاء السُّنن، (280/4).

[72]– ينظر: السَّرخسيّ، المبسوط، (135/1)، ابن قدامة، المغني، (133/2)، النَّوويّ، المجموع، (222/4)، التّهانويّ، إعلاء السُّنن، (279/4)، الفوزان، فقه الدَّليل، (63/2).

[73]– التّرمذيّ، سنن التّرمذيّ، أبواب: الصَّلاة، باب: ما جاء في الجماعة في مسجدٍ قد صُلِّيَ فيه مرَّة، رقم (220)، (431/1 – 432)؛ بالهامش.

[74]– ينظر: النَّملة، تيسير مسائل الفقه، (597/1).